دور الاتحاد الأوروبي في فلسطين بعد الـ7 من أكتوبر:
إمكانات كبّلتها التناقضات

سبتمبر، 2025

رؤى - مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية
Center for Political & Strategic Studies - ROA

الشكر والتقدير

يمدّ مركز رؤى للدراسات السياسية والإستراتيجية خالص تقديره إلى الدكتور أمجد أبو العز، الخبير في سياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والأكاديمي في الجامعة العربية الأمريكية في فلسطين، على مساهمته المباشرة في إعداد هذه الورقة. كما يعبّر المركز عن امتنانه لـ الدكتور ديميتريس بوريس من جامعة أمستردام على تفاعله البنّاء ودعمه القيّم في مراحل العمل. ويقدّر المركز كذلك مؤسسة كانديد من خلال مشاركتنا في برنامج الحوار الثلاثي الأوروبي-الفلسطيني-الإسرائيلي (إيبيكون)، الذي أسهم بصورة مهمة في تعزيز روابط المركز مع نظرائه الأوروبيين ودعم تطوير هذا الإصدار

Copyright (C) 2025 ROA Center for Political and Strategic Studies. All rights reserved.

فهرس المحتويات

المقدمة 2

تتبع دور الاتحاد الأوروبي في فلسطين: لمحة تاريخية 3

المواقف الأوروبية من الدولة الفلسطينية: اعتراف دون تنفيذ 5

أزمة التوافق في الاتحاد الأوروبي: ازدواجية المعايير والتواطؤ 8

الاتحاد الأوروبي وتأثيره على فلسطين: قوي في التمويل ... ضعيف في التأثير السياسي؟ 13

ملخص للوقائع الميدانية والتحليل السياسي: 15

الخاتمة 16

التوصيات 17

1. توصيات سياسية .....

2. .التوصيات الاقتصادية .....

3. توصيات التوعية والمناصرة العامة .....

4. توصيات موجّهة إلى منظمات المجتمع المدني .....

قائمة المراجع 20

مقدمة

في 8 أكتوبر 2023، وبعد يوم واحد فقط من بدء إسرائيل تنفيذ إبادة جماعية في قطاع غزة ، أعلن أوليفير فارهيلي، مفوض الاتحاد الأوروبي لشؤون الجوار والتوسيع، وهو سياسي من أصل مجري، عن وقف جميع أشكال الدعم المالي والإنساني المقدم للفلسطينيين. وصرح حينها قائلا: إن حجم ما تعرضت له إسرائيل وشعبها من رعب ووحشية يشكل لحظة فاصلة مهمة (Várhelyi, 2023)

منذ بدء إبادة إسرائيل للشعب الفلسطيني في غزة واندلاع الحرب، بدا موقف الاتحاد الأوروبي مترددا ويفتقر إلى الحسم، وهذا الذي أتاح لإسرائيل أن تتحرك بلا محاسبة وأن تحظى بدعم غير محدود. وبعد 7 أكتوبر، أجمعت الدول الأوروبية على التأكيد أن لإسرائيل «حق الدفاع عن النفس (Jacqué & Ricard, 2024). غير أن التصريح المتسرع لفارهيلي دفع المفوضية الأوروبية، وهي الجهاز التنفيذي للاتحاد، إلى إصدار بيانات مغايرة شكلت تراجعا فعليا عن قرار تعليق المساعدات. وبذلك عادت القضية الفلسطينية لتتصدر أولويات النقاش في الأجندة الدولية والأوروبية (Joyner, 2023)

تتناول هذه الورقة عرضا تاريخيا لدور الاتحاد الأوروبي في فلسطين، مع التركيز على تنامي مواقف بعض الدول الأوروبية في الآونة الأخيرة بالاعتراف بدولة فلسطين. كما تستعرض ما قدمه الاتحاد الأوروبي من مساهمات وجهود عبر العقود في دعم الفلسطينيين في مجالات متعددة، لكنها في الوقت ذاته تسلط الضوء على أزمة التوافق داخل الاتحاد والمعايير المزدوجة التي برزت بوضوح بعد أحداث 7 أكتوبر ومع الإبادة الجماعية العلنية التي ترتكبها إسرائيل في غزة. وتشير التقارير التي استندت إليها هذه الدراسة إلى أن نهج الاتحاد الأوروبي تجاه إسرائيل منذ بدء الإبادة الجماعية اتسم بـ «استمرار الأمور على حالها» إذ سمح بمرور الأسلحة الأميركية

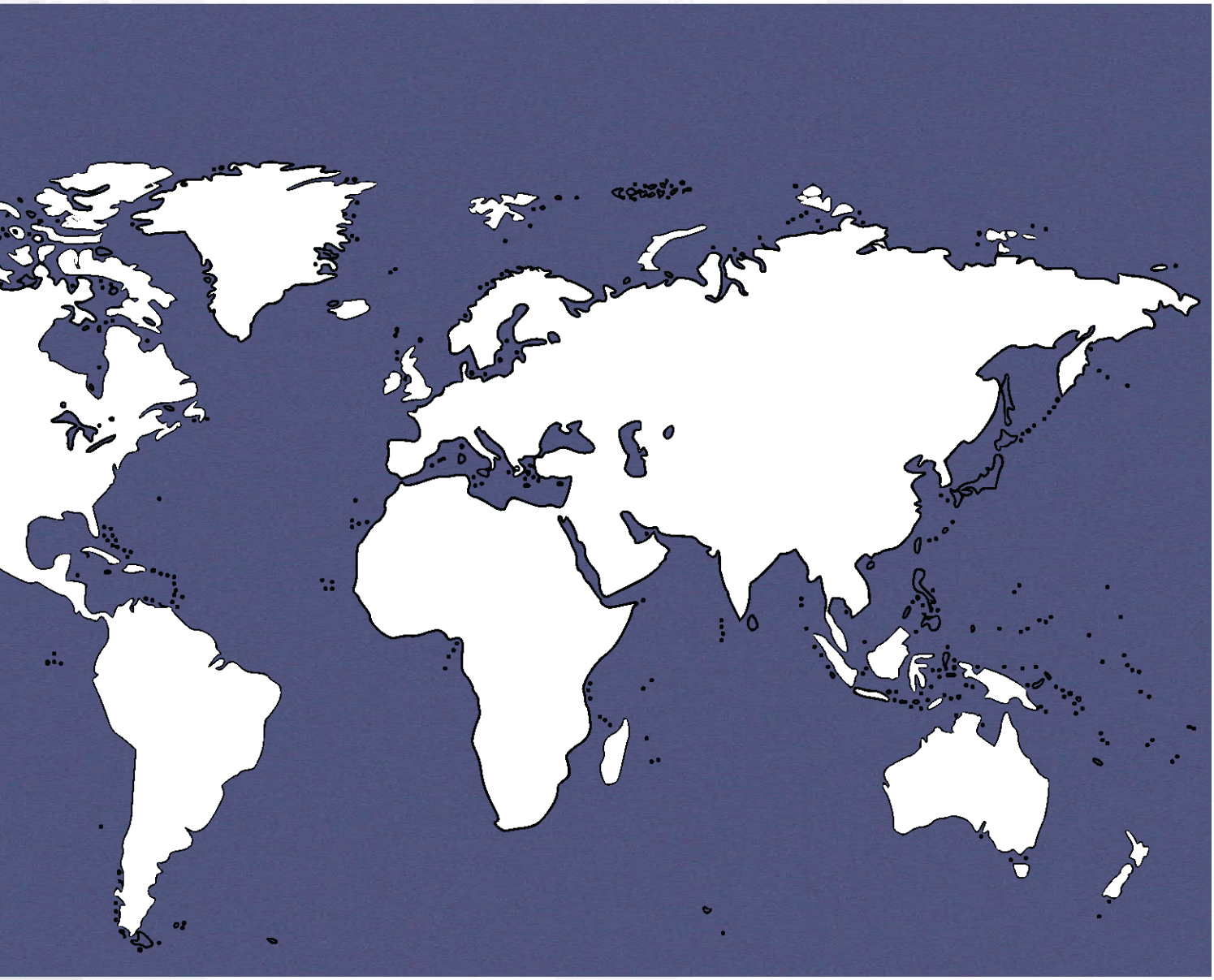

المتجهة إلى إسرائيل عبر أراضيه وهو خيار يسهم فعليا في استمرار الحرب ويجعل الاتحاد الأوروبي شريكاً في التواطؤ ويقوّض في الوقت نفسه ادعاءاته المزدوجة حول التزامه بالقانون الدولي (Akkerman & Bhriain, 2024). وتتضح هذه التناقضات أكثر عند المقارنة بين سرعة استجابة الاتحاد الأوروبي للحرب الدائرة في أوكرانيا منذ عام 2022 وما تبعها من عقوبات على دول متهمة بانتهاك القانون الدولي مثل روسيا (Huber, 2025)، وبين نهجه البطيء والمتردد إزاء العدوان والإبادة المستمرة في غزة، حيث تواصل إسرائيل انتهاك القانون الإنساني الدولي بشكل صارخ[12].

وتؤكد هذه الدراسة، استنادا إلى الوقائع والمواقف التاريخية الأوروبية، أن لدى الاتحاد الأوروبي إمكانات كبيرة ودورا مؤثرا يمكن أن يسهم في وقف أو حتى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الغير قانوني لفلسطين. غير أنها تشير أيضا إلى أن أثر هذه القدرات ظل محدودا على أرض الواقع، بسبب النهج التقليدي الحذر الذي يكتفي بإصدار البيانات إلى جانب الانحياز لإسرائيل. كما توضح أن دور الاتحاد الأوروبي تقلص ليقتصر على كونه "ممولا" للفلسطينيين، بدلا من أن يكون فاعلا سياسيا حقيقيا. وتضيف أن أزمة التوافق داخل الاتحاد، مقترنة بمعارضة الولايات المتحدة لأي دور أوروبي مستقل في المنطقة، قد أضعفت قدرة الاتحاد على إطلاق مبادرات سياسية ملموسة أو تبني موقف موحد يدعم حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة متّصلة وقابلة للحياة، قائمة على أسس القانون الدولي

وتختتم الدراسة بمجموعة من التوصيات تشمل الجوانب السياسية والاقتصادية، إضافة إلى مجالات المناصرة والتوعية العامة، ودور مؤسسات المجتمع المدني

1 تحدث إسرائيل القانون الدولي مرارا وتكرارا وتعمدت إلحاق أقصى درجات المعاناة بالمدنيين في الأرض الفلسطينية المحتلة وما وراءها.
جنيف – أكد فريق من خبراء حقوق الإنسان المستقلّين أن على إسرائيل أن تواجه العواقب جراء حملتها الرامية إلى تقويض الإطار القانوني لحماية المدنيين في النزاعات المسلحة (الأمم المتحدة، 2024).

2 لجنة تابعة للأمم المتحدة تجد أن إسرائيل ارتكبت جريمة إبادة جماعية في قطاع غزة. https://www.ohchr.org/en/press-releases/2025/09/un-commission-finds-israel-has-committed-genocide-gaza-strip-establishing%20that%20their%20operations%20of%20nature%20the,the%2C%20intent%20genocidal%20.

تتبع دور الاتحاد الأوروبي في فلسطين: لمحة تاريخية

بعد الحرب العالمية الثانية، سعت الدول الأوروبية إلى تعزيز التنسيق في سياساتها الخارجية وإيجاد قدر أكبر من الانسجام في مواقفها إزاء القضايا الدولية، وذلك من خلال إطلاق التعاون السياسي الأوروبي عام 1970، والذي تطور لاحقا ليصبح الاتحاد الأوروبي بصورته الحالية (التعاون السياسي الأوروبي، 1988). ومنذ ذلك الحين وعلى مدى العقود، ظل التوصل إلى سياسة خارجية موحدة بين دول الاتحاد من أبرز التحديات، خصوصا في تحديد موقف أوروبي جامع يمكن الاستناد إليه عند التعامل مع القضايا الدولية (Smith, 2004). ويظهر ذلك بوضوح عند النظر في كيفية تعاطي الدول الأوروبية مع فلسطين، الأمر الذي يثير تساؤلات حول عجز الاتحاد الأوروبي عن تطوير سياسية فاعلة ومستقلة. ويرتبط الجمود الراهن في موقف الاتحاد الأوروبي بجذور استعمارية أعمق تعود إلى بدايات المشروع الاستيطاني الاستعماري الإسرائيلي الذي حظي بدعم الدول الأوروبية وإعلان بلفور عام 1917 (Ak-kerman & Bhriain, 2024)

تعود جذور القضية الفلسطينية إلى عام 1948، حين قامت إسرائيل باستعمار الأرض التاريخية لفلسطين وفرضت تهجيرا قسريا على أكثر من 700,000 فلسطيني، مع محو كامل لما يزيد عن 500 قرية فلسطينية في النكبة. وأدى هذا الاستعمار الاستيطاني إلى نشوء أطول أزمة لجوء متواصلة في العالم، حيث تصفها اللجنة الأممية المعنية بحقوق الشعب الفلسطيني (الأمم المتحدة، 2023) بأنها شاهد حي على أن اللاجئين الفلسطينيين ما زالوا يعيشون تحت العنف والاحتلال، فيما يواصلون تطلعهم إلى حل عادل ودائم. وقد أشعلت النكبة في 1948 الشرارة الأولى لـ القضية الفلسطينية، وما تلاها من عقود من سلب الأراضي والعنف المنهجي ضد الفلسطينيين والذي نتج عنه تقسيم الأرض إلى ثلاثة أجزاء: الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل. وفي عام 2022، خلص تقرير اللجنة الدولية المستقلة لتقصّي الحقائق في الأرض الفلسطينية المحتلة[3] إلا أن الاحتلال الإسرائيلي غير قانوني بموجب القانون الدولي، مؤكدا الحاجة الملحّة إلى المحاسبة والوصول إلى حل عادل. (اللجنة الدولية المستقلة لتقصّي الحقائق، 2022)

يرجع أول موقف أوروبي جماعي إزاء القضية الفلسطينية إلى عام 1971، حين تبنت الدول الأوروبية موقفا متقدما نسبيا في ذلك الوقت، إذ دعمت حل الدولتين على أساس حدود عام 1967، وأقرت حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة وفق قرار الأمم المتحدة رقم 194، إلى جانب تأكيدها حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. وقد استندت هذه المواقف إلى قرار مجلس الأمن رقم 242 الصادر عام 1967. (المركز المتوسطي للدراسات الاستراتيجية، 2024)

تأسست العلاقة بين الدول الأوروبية ومنظمة التحرير الفلسطينية خلال إعلان البندقية عام 1980 (Bouris, 2014)، الذي أقر إشراك المنظمة في مفاوضات السلام مع إسرائيل (البرلمان البريطاني، 1980). ومنذ ذلك الحين، كان الاتحاد الأوروبي من أبرز المانحين للسلطة الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، بدءا من أول اتفاق سلام بين إسرائيل ومنظمة التحرير، أي اتفاقيات أوسلو التي أفضت إلى إنشاء السلطة الفلسطينية عام 1993. وبموجب الاستراتيجية الأوروبية المشتركة 2021-2024، خصص الاتحاد الأوروبي تمويلا متعدد السنوات للسلطة الفلسطينية بلغ نحو 1.177 مليار يورو. ومنذ عام 2007، قدم الاتحاد الأوروبي أكثر من 12.65 مليار يورو كمساعدات إلى فلسطين المحتلة، ليصبح بذلك أكبر مانح للسلطة الفلسطينية (الاتحاد الأوروبي، 2024)

في عقد التسعينيات، كان ينظر إلى التدخل من أطراف ثالثة في العملية السياسية المتعلقة بالقضية الفلسطينية باعتباره عاملا ضروريا ومفيدا. غير أن هذه العملية السياسية توقفت تدريجيا خاصة بعد اتفاقيات أوسلو، من دون نتائج ملموسة. ومع مرور الوقت، بدأت تُثار تساؤلات حول مدى فاعلية دور الاتحاد الأوروبي كوسيط، بعدما تحول دوره من طرف مساهم إلى مجرد إطار شكلي (Asseburg & Goren, 2019)

في عام 2012، اعترفت الأمم المتحدة بدولة فلسطين عضوا مراقبا. ومنذ ذلك الحين، وحتى الإبادة الجماعية الإسرائيلية المتواصلة في قطاع غزة، انحصر دور الاتحاد الأوروبي في التركيز على دعم حل الدولتين، وتقديم المساعدات الإنسانية والتنموية، إلى جانب إدانة أعمال العنف وانتقاد المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية. كما اتسم موقفه بالانحياز عند الحديث عما يسمى بـ «حق إسرائيل في الأمن» مقابل الاكتفاء بـ "دعم» حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير (المركز المتوسطي للدراسات الاستراتيجية، 2024)

3 الأراضي الفلسطينية التي اعترفت بها 147 دولة من أصل 193 دولة عضو في الأمم المتحدة تشمل الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة.

منظمة التحرير الفلسطينية

الإتحاد الأوروبي

اعلان البندقية

1980

على مر السنوات، بذلت الولايات المتحدة جهودا عديدة للحد من انخراط أوروبا في مسار السلام. ففي عام 2014، وبعد جولة المفاوضات الأخيرة بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية برعاية وزير الخارجية الأميركي جون كيري (دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية، 2016)، أقدمت الإدارة الأميركية على سحب جزء كبير من التمويل الموجه إلى السلطة الفلسطينية والمؤسسات الفلسطينية في القدس ومنظمات المجتمع المدني الفلسطيني، بل وحتى وكالة الأونروا. وفي المقابل، زاد الدعم الأوروبي للسلطة الفلسطينية حتى عام 2019 لتعويض هذا النقص، كما قدم تبرعات لحركات إسرائيلية مؤيدة للسلام، ومع ذلك لم ينجح الاتحاد الأوروبي في وقف أو عكس أو حتى إبطاء وتيرة تفتيت الأرض الفلسطينية وما نجم عن سياسات الاحتلال الإسرائيلي الغير قانونية. وبذلك بقي دوره أقرب إلى «الممول» بدل من «المنفذ» (Asseburg & Goren, 2019). وأدت السياسات الأميركية إلى مزيد من التوتر، خصوصا بعد اعترافها بالقدس عاصمة لإسرائيل عام 2017 في عهد الرئيس دونالد ترامب، وأعلنت ما سمي بـ «صفقة القرن». وقد ساهم ذلك في تعميق تفتيت الأرض الفلسطينية وتكريس السيطرة الإسرائيلية على مساحات واسعة من الضفة الغربية (رؤى، 2025). أما الاتحاد الأوروبي فقد رد على هذا الاعتراف بالرفض، مؤكدا أن وضع القدس يجب أن يحسم عبر المفاوضات (المركز المتوسطي للدراسات الاستراتيجية، 2024)

رغم استمرار الاتحاد الأوروبي في تقديم الدعم المالي والاكتفاء بسياسة إصدار البيانات، منحت دول الغرب وبما فيها العديد من الدول الأوروبية والولايات المتحدة، إسرائيل حصانة واضحة وغير قانونية. وقد اتبعت إسرائيل نمطا ثابتا في رفض الامتثال للحلول التي يقترحها الاتحاد الأوروبي في إطار القانون الدولي وهي تدرك أن أي تهديد بفرض عقوبات لن ينفذ عمليا. ويعد مثال عام 1982 دليلا واضحا، حين رفضت إسرائيل الحلول التي طرحتها المجموعة الأوروبية في إعلان بون خلال الحرب على لبنان في ذلك العام، إذ كانت تلك المرة الأولى التي يلوح فيها الاتحاد الأوروبي بفرض عقوبات على إسرائيل (المركز المتوسطي للدراسات الاستراتيجية، 2024)

وصف الاتحاد الأوروبي نفسه داعماً للفلسطينيين لكنه حصر دوره في تقديم المساعدات وإصدار البيانات دون اتخاذ إجراءات ملزِمة على أرض الواقع. ولم تتحوّل التزاماته المبكرة بدعم حق الفلسطينيين في تقرير المصير ومعارضة الانتهاكات الإسرائيلية إلى خطوات سياسية ملموسة. وتكشف هذه المفارقة بين المبادئ المعلَنة وغياب الفعل العملي عن جوهر القسم التالي المتعلّق بالمواقف الأوروبية من مسألة الدولة الفلسطينية

المواقف الأوروبية من الدولة الفلسطينية:

اعتراف دون تنفيذ

يضم الاتحاد الأوروبي 27 دولة وتعترف 11 منها بدولة فلسطين. وكانت السويد أول دولة عضو في الاتحاد الأوروبي تعترف بفلسطين عام 2014 إذ أقامت علاقات دبلوماسية كاملة مع السلطة الفلسطينية. وهناك خمسة دول اعترفت بدولة فلسطين قبل انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي وهي: بلغاريا، قبرص، بولندا، رومانيا، وسلوفاكيا .(Cafiero, 2024) وفي عام 2024، صادقت كل من إيرلندا وإسبانيا على الاعتراف بدولة فلسطين في أيار، وتبعتها جمهورية سلوفينيا بعد شهر واحد في حزيران (GOV.SI, 2024). في سبتمبر 2025، اعترفت فرنسا ومالطا ولوكسمبورغ والبرتغال بدولة فلسطين. وفي حين أعلنت بلجيكا نيتها بالاعتراف بالدولة الفلسطينية، ولكنها أوضحت أنها لن تعترف بها "قانونيًا" حتى يتم استيفاء شروط معينة (Wu, 2025)

© European Easy-to-Read Logo: Inclusion Europe.
More information at https://www.inclusion-europe.eu/easy-to-read/

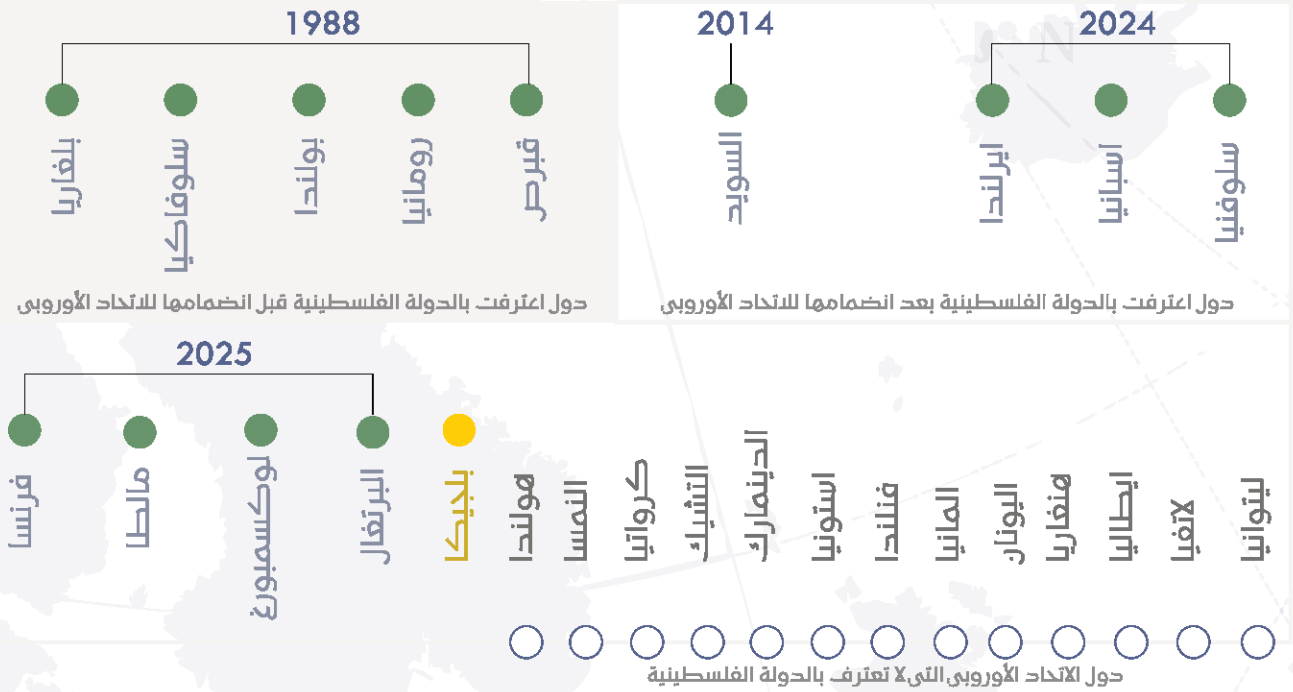

تتباين مواقف الدول الأوروبية إزاء القضية الفلسطينية حيث اتخذت بعض الدول مواقف مستقلة، مثل فرنسا. فقد أطلقت فرنسا، إلى جانب المملكة العربية السعودية، مبادرة في أيار 2025 تهدف إلى الاعتراف بفلسطين كدولة، وذلك في جلسة تحضيرية للأمم المتحدة بعنوان: التسوية السلمية لمسألة فلسطين وتنفيذ حل الدولتين (الأمم المتحدة، 2025). وفي تموز 2025، وبعد تلك الجلسة التحضيرية، أبلغ الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون نظيره الفلسطيني محمود عباس بأن فرنسا ستعترف رسميا بدولة فلسطين في أيلول من العام نفسه، وذلك خلال الدورة القادمة للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك (Lukiv Jaroslav, 2025). كما أعلنت مالطا بدورها عزمها الاعتراف بفلسطين كدولة في الجلسة نفسها، إلى جانب فرنسا (Lederer, 2025)

وتنقسم بناء على ذلك مواقف الدول الأوروبية إلى ثلاث فئات متباينة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية (المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية، 2025)

1. الدول الأكثر انتقادا لسياسات الحكومة الإسرائيلية: إيرلندا، السويد، مالطا، سلوفينيا، بلجيكا.
2. الدول الأكثر انسجاما مع سياسات الحكومة الإسرائيلية: ألمانيا، هنغاريا، تشيكيا.
3. الدول التي تسعى إلى الموازنة بين المواقف الأوروبية المتباينة وتحقيق التوافق: فرنسا.

ارتفع عدد الدول الأوروبية التي اعترفت بدولة فلسطين خلال العامين الماضيين وتجلى ذلك بشكل أوضح في الأشهر الأخيرة، وكان أحدثها فرنسا. وتعود أسباب هذا التوجه إلى عوامل معقدة واستراتيجية مرتبطة بتطورات الواقع الميداني. وأبرز هذه الأسباب هي الإبادة الجماعية واستمرار إسرائيل في سياسة التجويع المتعمد بحق السكان في غزة. كما تواصل إسرائيل انتهاك القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي في غزة، إلى جانب اعتداءاتها المتكررة على سوريا ولبنان. وأدت هذه التطورات إلى زيادة الضغوط الشعبية على الدول الأوروبية للالتزام بمسؤولياتها الأخلاقية ودفعتها إلى استخدام الاعتراف كأداة استراتيجية تهدف إلى دفع إسرائيل نحو قبول وقف إطلاق النار(Zaidawi, 2025)

لكن بأي ثمن يأتي الاعتراف؟

وفقا لما كتبه الصحفي الإسرائيلي جدعون ليفي في صحيفة هآرتس (2025)، فإن الاعتراف الأوروبي بدولة فلسطين يبقى بلا تنفيذ فعلي. ويرى أن هذه الاعترافات ليست سوى "كلمات فارغة" حيث تُستخدم هذه الخطوات لامتصاص غضب الشعب وتكافؤ إسرائيل على ممارساتها في الأرض الفلسطينية من خلال توجيه «تحذير بسيط» بدلا من معاقبتها عليها. ويعتبر أن هذه الاعترافات نفسها ليست سوى بديل زائف عن العقوبات التي كان ينبغي فرضها على دولة تمارس إبادة جماعية موثّقة وعلنية أمام أنظار العالم. وأشار ليفي إلى أن الحكومات الأوروبية تستخدم هذه التكتيكات الاستراتيجية للتعبير علنا ولكن بليونة عن «غضبها» ورفضها لممارسات إسرائيل. وقد وصف هذا النهج بـ « صمت ناطق»، منتقدا في الوقت نفسه خوف الدول الأوروبية من تبعات فرض العقوبات على إسرائيل

وأضاف: «غزة تتضور جوعا، ومع ذلك يقتصر التنفيذ الأوروبي فقط على الاعتراف بدولة فلسطينية؛ فهل يشبع ذلك جوع أهالي غزة؟» (Levy, 2025).

منذ بدء الإبادة الجماعية، اعترفت إسرائيل علنا باستخدام التجويع كسلاح ضد الفلسطينيين في غزة، وفي الوقت نفسه كثفت من عنفها العسكري والاستيطاني تجاه الفلسطينيين في الضفة الغربية. ودعا بعض الوزراء الأوروبيين إلى فرض عقوبات على الحكومة الإسرائيلية إلا أن هذه الدعوات لم تعد كافية في ظل غياب مواقف فعلية وجماعية من بقية المؤسسات الأوروبية (Mcmurtry, 2024)

لطالما أثارت هذه الاعترافات غضبا واستنكارا واسعا لدى المسؤولين الإسرائيليين، وهو ما يبرز بوضوح السياسة الإسرائيلية الأوسع تجاه أي عملية سلام مستقبلية وحل الدولتين. فإلى جانب التنديد بالدول الأوروبية التي تعترف بدولة فلسطين، اتبعت إسرائيل سياسات تتجاهل هذه المواقف بل وتمنع دخول بعض المسؤولين الدبلوماسيين الأوروبيين إليها (Schatz, 2018). وعقب إعلان فرنسا الأخير الاعتراف بفلسطين كدولة، وجه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو انتقادات حادة واصفا الاعتراف بأنه «مكافأة للإرهاب» (Lukiv Jaroslav, 2025). ولم يقتصر الأمر على ذلك، إذ صرح أمير أوحانا، رئيس الكنيست الإسرائيلي، في رده على فرنسا قائلا بجرأة: «إذا أردتم دولة فلسطينية، فأقيموها في لندن أو باريس»، وذلك خلال جلسة الاتحاد البرلماني الدولي في جنيف بتاريخ 30 تموز 2025 (Neev, 2025). جاء هذا التصريح العنصري من أوحانا أيضاً بعد أن أطلقت دول غير أوروبية مثل المملكة المتحدة وكندا وعوداً مشروطة بالاعتراف بفلسطين كدولة (Frost, 2025). ويمكن القول إن هذه الوعود «المشروطة» تعمل كنوع من العقوبات التحذيرية ضد إسرائيل للضغط على حكومتها من أجل وقف الإبادة الجماعية للفلسطينيين في غزة. وبحسب بعض هذه الدول، فإن الحد الأدنى من الخطوة المتمثلة في الاعتراف بحق الفلسطينيين في تقرير المصير والإقرار بوجود الشعب الفلسطيني يُعدّ «عقوبة» و«تهديداً» لإسرائيل (مركز رؤى للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2025)

"إذا أردتم دولة فلسطينية، فأقيموها في لندن أو باريس!"

-Amir Ohana, 2025

© The Knesset X Account - Formerly Twitter (@KnessetENG)
31st July, 2025

وبالطريقة ذاتها بعد اعتراف إيرلندا بدولة فلسطين، قررت إسرائيل إغلاق سفارتها في دبلن، بدعوى ممارسة إيرلندا سياسات «معادية للسامية» و«معادية لإسرائيل» .(Berman, 2024) ورد رئيس الوزراء الإيرلندي سيمون هاريس على هذا القرار عبر منصة X (المعروفة سابقا بـ "تويتر») قائلا

«أرفض تماما الادعاء بأن إيرلندا معادية لإسرائيل.

إيرلندا مؤيدة للسلام ولحقوق الإنسان وللقانون الدولي»

(هاريس، 2024).

حتى وإن كانت فكرة الاعتراف تثير غضب المسؤولين الإسرائيليين، فإن غياب تنفيذ الاعتراف بالدولة يجعل هذه المواقف أشبه بتصريحات فارغة مقارنة بالدعم المستمر الذي تقدمه الولايات المتحدة لإسرائيل (Levy, 2025). وهذه الحصانة التي تمنحها الولايات المتحدة تسمح لإسرائيل بتجاوز تلك الاعترافات بوضوح (وكالة أنباء رام الله، 2025)، ويظهر ذلك بوضوح في مصادقة الكنيست الإسرائيلي مؤخرا على مشروع قرار غير ملزم يؤيد ضم الضفة الغربية واعتبار الأرض الفلسطينية «أجزاء لا تتجزأ من إسرائيل» .[4] (Sokol & Staff, 2025) إن الترابط بين الاعترافات والضم سيحدد ملامح مرحلة جديدة في نضال الشعب الفلسطيني إذ إن تصويت الكنيست قد بدد الغموض القانوني الذي طالما استخدمته إسرائيل لتبرير احتلالها تحت ذريعة الوضع المؤقت (Qafisheh & Zaro, 2025)

في النهاية، من دون تحرك دولي موحد ضد إسرائيل، وموقف أوروبي جماعي يفرض العقوبات والإجراءات الرادعة على ممارساتها غير القانونية والإجرامية، فإن الاعتراف بدولة فلسطين لن يغير من الكثير على أرض الواقع بل سيعيدنا إلى دائرة إصدار البيانات الفارغة بدل من أي تنفيذ حقيقي (Cafiero, 2024). وعلى الدول الأوروبية أن تحول المواقف الشكلية إلى خطوات ملموسة: فرض العقوبات على المستوطنات ومقاطعة دبلوماسية لمؤيدي سياسة الضم والمقاطعة الاقتصادية وحظر السلاح ودعم بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية (Qafisheh & Zaro, 2025)

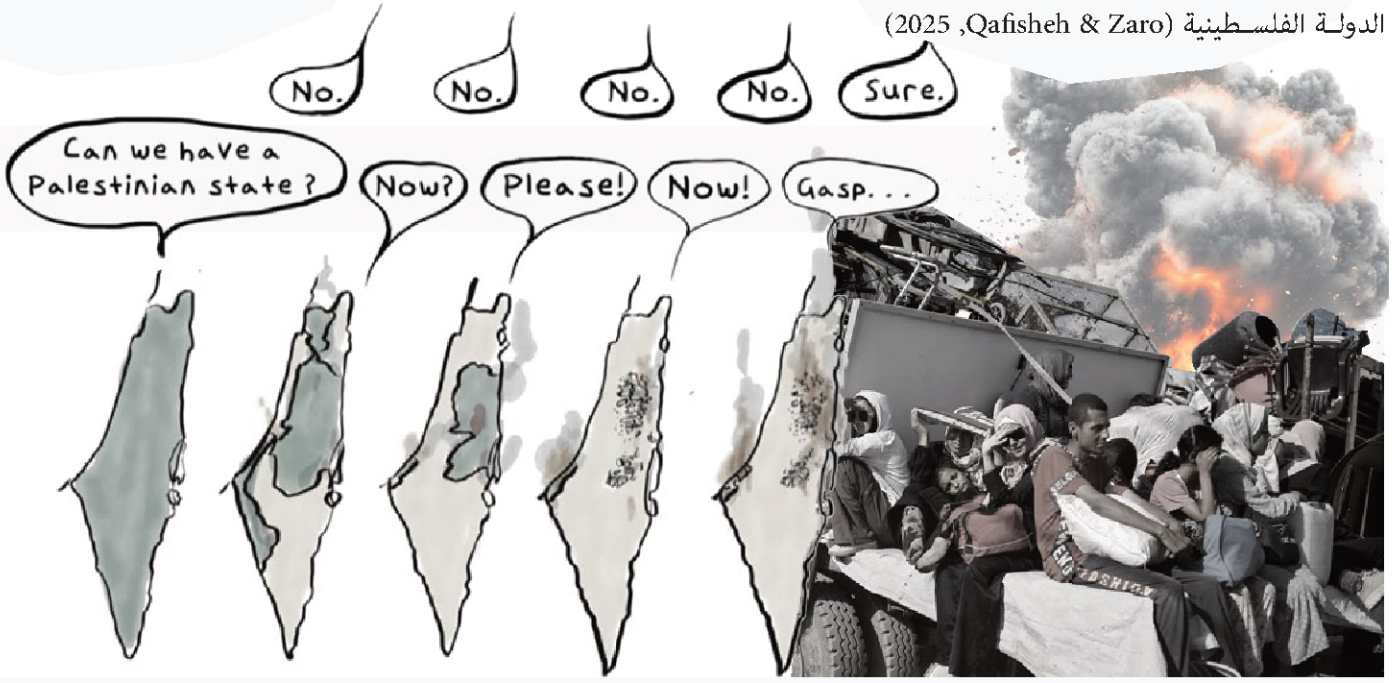

© @weirdmomart (Instagram), 2025. *© REUTERS/Mahmoud Issa, 2025.*

4 يشكل تصويت الكنيست دليلا جوهريا في التحقيق الجاري لدى المحكمة الجنائية الدولية بشأن «حالة دولة فلسطين» (ICC-01/18). https://www.aa.com.tr/en/opinion/opinion-recognition-vs-annexation-turning-point-for-palestine-in-international-law/3647441

أزمة التوافق في الاتحاد الأوروبي:
ازدواجية المعايير والتواطؤ

لم تتضمن بيانات الاتحاد الأوروبي وتصريحاته خلال الأشهر الثلاثة الأولى التي تلت 7 أكتوبر 2023 أي دعوة لوقف إطلاق النار أو لإنهاء المعاناة الوحشية التي تسببت بها إسرائيل للشعب الفلسطيني في غزة. كما لم يشر إلى تصاعد اعتداءات قوات الاحتلال والمستوطنين الإسرائيليين ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية (M. Jones, 2024). وأظهرت تصريحات الدول الأوروبية إلى جانب زيارات بعض رؤساء أوروبا ومسؤولي الاتحاد لإسرائيل في تلك الفترة، انحيازا كاملا و»أعمى» للرواية الإسرائيلية وانسجاما مع موقف الإدارة الأميركية (Wax & Barigazzi, 2023). ويرتبط ذلك قبل كل شيء بإرث من الذنب التاريخي وإحساس متواصل بالظلم (باردون، 2024). لا يمكن فهم الانسجام السياسي والأخلاقي لأوروبا مع إسرائيل دون تتبّع جذوره الاستعمارية. فقد أُعيدت صياغة هذه الموروثات الاستعمارية لاحقاً ضمن السرديات الأوروبية التي تُقدّم إسرائيل بوصفها حليفاً غربياً. غير أنّ هذا الخطاب يُخفي واقع الاحتلال ويحوّل الهوية الأخلاقية التي تدّعيها أوروبا إلى آلية للتواطؤ إذ تُستخدم لغة الديمقراطية لتبرير الصمت إزاء الانتهاكات المنهجية لحقوق الفلسطينيين وحقّهم في تقرير المصير (Akkerman & Bhriain, 2024). وفي السنوات الأخيرة، أنشأت بعض الدول الأوروبية علاقات اقتصادية وتجارية ثنائية متنامية مع إسرائيل، إلى جانب تقارب سياسي مع قادة اليمين المتطرف (مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 2023). وأضر كل ذلك بصورة بالغة بسمعة الاتحاد الأوروبي كـ «بوصلة أخلاقية» وقوة معيارية في نظر غالبية المجتمع الدولي (المركز المتوسطي للدراسات الاستراتيجية، 2024)

وهذا يعني أن الاتحاد الأوروبي منح إسرائيل الحصانة الكاملة ومنحها أيضا متسع من الوقت لمواصلة عدوانها العسكري في غزة والضفة الغربية وهو ما يعكس شكلا واضحا من التواطؤ في جرائم الحرب الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني. ولم يتفق القادة الأوروبيون على الدعوة إلى وقف إطلاق النار لإنهاء معاناة غزة إلا بعد مرور أكثر من ستة أشهر على بدء الإبادة الجماعية[5] حيث كان قد قتل حينها أكثر من 34 ألف فلسطيني، ثلثهم من النساء والأطفال (Junyent, 2024). ورغم أن بعض الدول مثل إسبانيا وإيرلندا وبلجيكا وفرنسا طالبت بوقف إطلاق النار بعد شهر واحد من اندلاع الحرب، فإن غياب آلية موحدة لاتخاذ القرار وعدم التوافق الداخلي في الاتحاد الأوروبي أدى إلى تعطيل صدور القرار

في أيار 2025، ومع استمرار انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي للقانون الدولي وحقوق الإنسان بحق الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية، قرر الاتحاد الأوروبي مراجعة المادة الثانية[6] من اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل الموقعة عام 2000، بهدف فرض عقوبات على إسرائيل. وتنص المادة الثانية من الاتفاقية على التزام إسرائيل بصون حقوق الإنسان الدولية. واستهدفت هذه المراجعة زيادة الضغط على إسرائيل للسماح بإدخال المساعدات إلى غزة (CÎrlig, 2025). غير أن بعض الدول الأوروبية طالبت بالاستعجال في فرض العقوبات معتبرة أن مجرد "المراجعة" يعتبر شكلا من أشكال المماطلة. وشدد وزير الخارجية الإسباني خوسيه مانويل على أنه سيحث وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي على تعليق الاتفاقية التجارية فورا (Baha, 2025)

أورسولا فون دير لاين، رئيسة المفوضية الأوروبية، خلال دقيقة صمت في بروكسل لأجل قتلى السابع من أكتوبر، في 11 أكتوبر 2023.

5 «رأت محكمة العدل الدولية أن هناك ما يكفي من الدلائل أن إسرائيل ترتكب جريمة الإبادة جماعية بحق الفلسطينيين في غزة إلى جانب أفعال أخرى محظورة بموجب اتفاقية الإبادة الجماعية، مع إقرارها بوجود خطر حقيقي ووشيك بوقوع أضرار لا يمكن جبرها بحقهم.» (منظمة الحق لحقوق الإنسان، 2024)

6 « تبنى العلاقات بين الطرفين وجميع أحكام هذه الاتفاقية ذاتها على احترام حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية التي توجه سياستهما الداخلية والدولية وتشكل عنصرا جوهريا من هذه الاتفاقية.» – المادة الثانية من اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل (بارسينا، 2025).

ومع ذلك، لم يعلن عن مستوى الاستعجال في هذه المراجعة أو الجدول الزمني لها. ورغم أن الاتفاقية وُقعت منذ عام 2000، فإن إسرائيل لم تواجه أي تهديد بفرض عقوبات طوال ال 23 عاما على الرغم من انتهاكاتها المتكررة للقانون الدولي وحقوق الإنسان بما في ذلك الاحتلال والاستيطان للأراضي الفلسطينية والاستيطان غير القانوني الذي استمر لعقود حتى قبل بدء الإبادة الجماعية (Bárcena, 2025). ومع استمرار الإبادة، اعتبرت المراجعة خطوة حذرة ومتواضعة لا تتعدى مجرد "تهديد" إسرائيل باحتمال فرض عقوبات من جانب الاتحاد الأوروبي. ويعود طابع هذه الخطوة المتردد إلى جذور السياسة الأوروبية المعقدة وغير الموحدة. وفي 15 تموز وبعد شهرين من الإعلان عن المراجعة، اجتمع وزراء خارجية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي للنظر في مسألة تعليق الاتفاقية، لكنهم تجاهلوا جميع الخيارات المطروحة[7] لمعاقبة إسرائيل (منظمة العفو الدولية، 2025). وفي هذا السياق، قالت أجنيس كالامارد، الأمينة العامة لمنظمة العفو الدولية :(2025)

> إن رفض الاتحاد الأوروبي تعليق اتفاقيته مع إسرائيل يعد خيانة قاسية وغير قانونية. انها خيانة للمشروع الأوروبي ورؤيته القائمة على صون القانون الدولي لمناهضة الممارسات الاستبدادية وخيانة لقواعد الاتحاد الأوروبي لحقوق الإنسان الفلسطيني . وسيُسجَّل هذا كواحد من أكثر اللحظات عارا في تاريخ الاتحاد الأوروبي. فقد أُتيح للقادة الأوروبيين أن يتخذوا موقفا في مواجهة جرائم إسرائيل لكنهم اختاروا بدلا من ذلك أن يمنحوها ضوءا أخضر لمواصلة إبادة غزة، واحتلالها غير القانوني لكامل الأراضي الفلسطينية ونظام الفصل العنصري ضد الفلسطينيين. لقد أثبتت مراجعة الاتحاد الأوروبي بوضوح أن إسرائيل تنتهك التزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان بموجب بنود اتفاقية الشراكة. ومع ذلك، وبدلاً من اتخاذ التدابير اللازمة لوقف هذه الانتهاكات ومنع تواطؤهم، منحت الدول الأعضاء الأولوية لاتفاقها التجاري مع إسرائيل متجاوزةً واجباتها الدولية ومسؤوليتها في حماية حياة الفلسطينيين

في سياق مشابه، وفي يوليو 2025، ناقش الاتحاد الأوروبي تعليق مشاركة إسرائيل في برنامج «هورايزن أوروبا»[8] استجابة للأزمة الإنسانية المتفاقمة في غزة. غير أن نتائج المراجعة عكست إخفاق الاتحاد الأوروبي الكامل في إقصاء إسرائيل من البرنامج مرة أخرى بسبب غياب التوافق بين الدول الأعضاء (شبكة قدس الإخبارية، 2025). يُظهر ذلك الفجوة بين «الخطاب والفعل»، وكذلك النفاق المنظَّم داخل الاتحاد الأوروبي (هوبر، 2025)، وهو ما يتجلّى بوضوح في سياسات الاتحاد البحثية والصناعية؛ إذ جرى اعتماد 130 مشروعاً ضمن برنامج «أفق أوروبا» (Horizon Europe) بمشاركة إسرائيلية بعد السابع من أكتوبر وجرى من خلالها تحويل مبلغ قدره 126 مليون يورو شمل تمويلاً مباشراً لـ «صناعات الفضاء الإسرائيلية» ووزارة الصحة الإسرائيلية، في الوقت الذي دُمّرت فيه جامعات غزة ومستشفياتها بالكامل (Akkerman & Bhriain, 2024)

انتقادات واسعة لأورسولا فون دير لاين لعدم حديثها عن التداعيات الإنسانية لهجمات إسرائيل على غزة. في اليوم نفسه، قتلت إسرائيل 1055 فلسطينيًا وأصابت 5184 آخرين

7 «عرض على الاتحاد الأوروبي عشرة خيارات محتملة لفرض عقوبات على إسرائيل تراوحت بين تعليق التعاون الأكاديمي والسفر بدون تأشيرة، وصولا إلى حظر استيراد منتجات المستوطنات اليهودية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ووقف الحوار السياسي مع إسرائيل. لكن أيا منها لم يحظ بالدعم اللازم.» (Omer, 2025)

8 «يعدّ برنامج «هورايزن أوروبا» برنامجا لتمويل البحث والابتكار بميزانية تقديرية تبلغ 93.5 مليار يورو للفترة 2021–2027. المصدر: https://research-and-innovation.ec.europa.eu/funding/funding-opportunities/funding-programmes-and-open-calls/horizon-europe_en

تطفو أزمة التوافق داخل الاتحاد الأوروبي دائما عندما تعتبر دول أوروبية مثل ألمانيا أن فرض العقوبات على إسرائيل أمر غير مطروح للنقاش. فموقف ألمانيا اقتصر على «تصريحات صارمة» تنتقد الحرب على غزة (Ahelbarra, 2025)، وأكدت في الوقت نفسه أن الاعتراف بالدولة الفلسطينية ينبغي أن يأتي في ختام مفاوضات حل الدولتين. تواجه بعض الدول مثل كرواتيا صعوبة في التوافق بين الأحزاب الحاكمة والمعارضة. وقد ظهر ذلك جلياً عندما تعرّض رئيس الوزراء الكرواتي أندريه بلينكوفيتش لانتقادات من الرئيس الكرواتي زوران ميلانوفيتش وأحزاب المعارضة بسبب لقائه وزير الخارجية الإسرائيلي جدعون ساعر في زغرب بتاريخ 9 سبتمبر 2025، حيث اتُّهمت حكومة زغرب بدعم «سياسة العنف» الإسرائيلية في غزة (Tesija, 2025). كما تميل هذه الدول مثل كرواتيا إلى تبنّي مواقف ذات طابع قومي متستّرة خلف دول أوروبية كبرى مثل ألمانيا)مركز رؤى للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2025). لكن مع تنامي اعتراف دول أوروبية أخرى، ألمح وزير الخارجية الألماني إلى أن برلين سترد على أي خطوة أحادية من إسرائيل، خصوصا بعد أن كشف علنا عن خطط ضم الضفة الغربية وغزة. ويعود ذلك بالأساس إلى خشية ألمانيا من أن تصبح معزولة دوليا بسبب دعمها غير المشروط لإسرائيل بدافع الشعور التاريخي بالذنب (Akkerman & Bhriain, 2024). ووصفت تصريحات وزير الخارجية بأنها أشد تحذير وجهته برلين لإسرائيل حتى الآن (Marsh, 2025). كما أصدرت فرنسا تحذيرات تحدثت فيها عن «إجراءات ملموسة» و«عقوبات محتملة» ضد إسرائيل بسبب منع إدخال المساعدات إلى غزة. وفي النهاية، اعتراف فرنسا وألمانيا وإيطاليا بالدولة الفلسطينية سيحدث تحولا كبيرا في ميزان القوى داخل أوروبا. ورغم ما تشير إليه التطورات الأخيرة من إمكانية ملموسة، فإن تصور إقدام هذه الدول الثلاث على هذه الخطوة يكاد يكون مستحيلا، خصوصا بسبب ألمانيا. فقد ذهبت الحكومة الألمانية إلى أبعد الحدود وفرضت قيودا صارمة على حرية التعبير داخل بلدهم بل واعتقلت مواطنين لمجرد مطالبتهم إسرائيل بالالتزام بالقانون الدولي (Cafiero, 2024)

تعرض إخفاق الاتحاد الأوروبي في فرض عقوبات على إسرائيل لانتقادات واسعة من العديد من منظمات حقوق الإنسان، وحتى من بعض الدول الأعضاء نفسها، وهذا الذي دفع الدول التالية إلى التحرك بشكل منفرد (مؤسسة هند رجب، 2025)

- قررت جمهورية سلوفينيا التحرك بشكل مستقل واتخاذ إجراءات لتكون أول دولة أوروبية تحظر استيراد وتصدير ونقل السلاح من وإلى إسرائيل (الجزيرة، 2025).

- صنّفت هولندا إسرائيل كدولة تشكل «تهديدا وطنيا» وفرضت حظر السفر على وزيرين إسرائيليين هما إيتمار بن غفير وبتسلئيل سموتريتش وذلك ردا على الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في غزة وعلى تصريحات الوزيرين العلنية التي تدعم التطهير العرقي (Euronews, 2025). غير أنّ هولندا، رغم هذه الخطوات السياسية اللافتة وغير المسبوقة، ما تزال تحافظ على علاقاتها العسكرية وتجارتها في السلاح مع إسرائيل، إذ تواصل تصدير واستيراد الأسلحة رغم الجرائم المستمرة. ولم تنظر بعد في فرض حظر السلاح، بما يكشف تواطؤها ومعاييرها المزدوجة (نداء هند، 2025).

- اتخذ رئيس أيرلندا خطوة غير مسبوقة حين دعا عبر تسجيل مصور بثه التلفزيون الرسمي (هيئة الإذاعة والتلفزيون الإيرلندية) الأمين العام غوتيريش إلى تفعيل إجراءات الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، بغاية تشكيل دفاع دولي لفتح ممر إنساني إلى غزة حتى في ظل تجميد مجلس الأمن[9] (BiÇer, 2025).

- وفي خطوة مفاجئة وأكثر حداثة، أعلنت ألمانيا في 8 آب 2025 عن خططها لوقف شحن المعدات العسكرية التي قد تستخدم في غزة وجاء ذلك عقب القرار الأحادي الصادر عن المجلس الوزاري الأمني الإسرائيلي بالموافقة على خطة لتوسيع الحرب في غزة. وأعلن المستشار فريدريش ميرتس هذا التوجه كما حذر إسرائيل من أي خطوات نحو ضم الضفة الغربية المحتلة (الجزيرة، 2025).

يظهر التحيّز والمعايير المزدوجة في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي بوضوح عند مقارنة حرب إسرائيل على غزة بصراعات أخرى حول العالم. فالقرار السريع والموحد الذي اتخذه الاتحاد الأوروبي بقطع جميع العلاقات التجارية مع روسيا فور اندلاع الحرب في أوكرانيا هو أحد الأمثلة على ذلك (Bolan, 2025). كما أن بعض الدول الأعضاء في الاتحاد، بما فيها فرنسا وإيطاليا واليونان وألمانيا، تنتهك القانون الدولي بتجاهلها لأوامر القبض صادرة عن المحكمة الجنائية الدولية ضد بنيامين نتنياهو (Abu Eid, 2025). وهذه الحصانة غير القانونية تتجاوز عقودا من التواطؤ مع نظام إسرائيل القائم على الاستعمار الاستيطاني والفصل العنصري والاحتلال العسكري لتصل إلى مستوى الشراكة الكاملة في الإبادة الجماعية الإسرائيلية—الأمريكية ضد سكان قطاع غزة (BDS, 2025)

لقد أثبتت سياسات الاتحاد الأوروبي الخارجية فاعليتها في العديد من حملات العقوبات التي قادها الاتحاد. فقد عمل الاتحاد بحزم ضد نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا وهو ما أسهم في النهاية في تفكيك ذلك النظام (Qafisheh & Zaro, 2025). وبالمثل في حالتي روسيا وجنوب أفريقيا، تحرّك الاتحاد الأوروبي فورا واتخذ إجراءات للمساءلة ضد دول ارتكبت جرائم وانتهاكات للقانون الدولي والقانون الإنساني[10] (المفوضية الأوروبية، 2025). ولكن هذا يبرز مجددا المعايير المزدوجة في استجابته لجرائم إسرائيل. قائمة الدول التي فرض عليها الاتحاد الأوروبي عقوبات كبيرة، وهذه الازدواجية تكشف مرة أخرى تواطؤ أوروبا وفشلها الأخلاقي. والطريق الوحيد أمام الاتحاد لإنهاء هذا التواطؤ هو التعليق الفوري للعلاقات وفرض العقوبات لا الاكتفاء بالخطابات والاعترافات والمراجعات (Bárcena, 2025). وعلى الاتحاد الأوروبي أن يكون حذرا في إدانة أي جرائم حرب ترتكبها إسرائيل بالقدر نفسه إذا أراد أن يحافظ على مصداقيته أمام الفلسطينيين والمجتمع الدولي (Joyner, 2023)

9 إن جمود مجلس الأمن يشير إلى عجزه عن اتخاذ إجراءات حاسمة بشأن القضايا العالمية المصيرية بسبب حق النقض (الفيتو) الذي تتمتع به الدول الخمس الدائمة العضوية.

10 فيما يلي قائمة للدول التي فرض عليها الاتحاد الأوروبي عقوبات بسبب ارتكابها جرائم وانتهاكات للقانون الدولي والقانون الإنساني: أفغانستان، بيلاروسيا، البوسنة والهرسك، بوروندي، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، غواتيمالا، غينيا، غينيا-بيساو، هايتي، إيران، العراق، لبنان، ليبيا، مالي، مولدوفا، ميانمار/بورما، نيكاراغوا، النيجر، روسيا، الصومال، جنوب السودان، السودان، سوريا، تونس، تركيا، أوكرانيا، فنزويلا، اليمن، وزيمبابوي (المفوضية الأوروبية، 2025).

«**أرى أنّه لا مجال هنا لأي التباس أخلاقي أو ازدواجية في المعايير.**» — جوست هيلترمان[11].

من ناحية أخرى، يظهر المواطنون وغالبيتهم من فئة الشباب داخل الدول الأوروبية، دعما واسعا وكبيرا لفلسطين مطالبين بإنهاء الإبادة الجماعية في غزة. فقد اجتاحت المظاهرات شوارع أوروبا بعد الانتشار الواسع للصور ومقاطع الفيديو التي وثقت قصف إسرائيل للمستشفيات والمباني السكنية إضافة إلى الانتهاكات الواضحة للقانون الدولي. وجرت هذه المسيرات في مدن رئيسية مثل لندن وبرلين وبرن وباريس. وفي حزيران 2025، شارك ما لا يقل عن 75 ألف شخص في بروكسل و100 ألف آخرين في لاهاي في واحدة من أكبر التظاهرات التي شهدتها أوروبا لتسليط الضوء على أفعال إسرائيل في غزة (De Ruiter, 2025). وقد أسهمت هذه المظاهرات في الضغط على الحكومات الأوروبية داخل الاتحاد الأوروبي لاتخاذ موقف سياسي وأخلاقي (مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 2023).وأبرزت هذه المظاهرات في النهاية الفجوة بين الرأي العام والحكومات وتجلت هذه الفجوة بشكل أوضح عند إجراء استطلاع للرأي العام في خمس دول أوروبية: بلجيكا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، والسويد، نفّذته شركة «يوغوف» الدولية المتخصصة في استطلاعات الرأي. وقد أظهرت نتائج الاستطلاع أن أكثر من نصف الأشخاص في سن التصويت يؤيّدون فرض حظر على تجارة السلاح مع إسرائيل وأن نسبة ملحوظة منهم على دراية بالادعاءات التي تفيد بأن إسرائيل ترتكب إبادة جماعية ضد الفلسطينيين في غزة (المعهد الفلسطيني للدبلوماسية العامة، 2024)

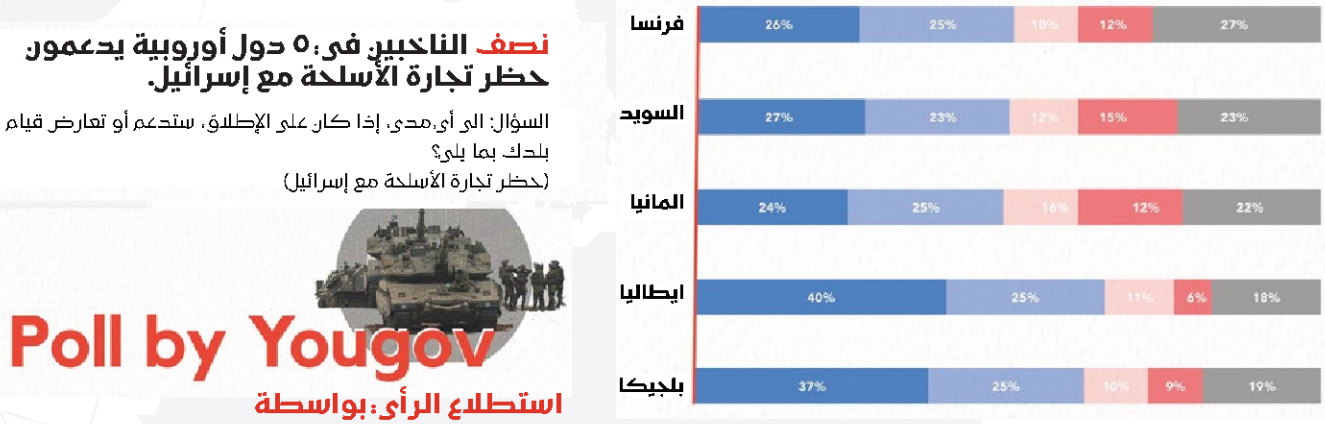

وأُطلقت العديد من حملات التضامن الشعبية العابرة للحدود دعما للفلسطينيين في غزة ومن بينها أوروبا وبقية أنحاء العالم. ومن أبرزها «تحالف أسطول الحرية» الذي ركز على كسر الحصار غير القانوني المفروض على غزة عبر إرسال سفينة تقلّ متطوعين من مختلف الدول حاملة للمساعدات(The Freedom Flotilla Coalition, 2025) . واعترضت قوات الاحتلال الإسرائيلي السفن واختطفتها بشكل غير قانوني في كل من حزيران وتموز 2025، بينما تجنّب الاتحاد الأوروبي مناقشة أفعال إسرائيل قانونيا، واكتفى بالقول إن مسؤولية حماية المحتجزين تقع على عاتق دولهم من دون أي إدانة أو رد مباشر على إسرائيل (EU News, 2025). ويؤكّد ذلك مرّة أخرى على الحصانة غير القانونية التي يمنحها الاتحاد الأوروبي لإسرائيل

يرى بعض الخبراء الأوروبيين أن الرأي العام ليس العامل الرئيس وراء التغييرات في سياسات بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ويُلاحظ أنه حتى مع اعتراف بعض الدول الأعضاء مثل سلوفينيا بدولة فلسطين، فإن مثل هذه القرارات تعتمد كلياً على الحكومة القائمة في تلك الدول نفسها وهو ما قد يتغيّر في المستقبل تبعاً لنتائج الانتخابات الأوروبية المقبلة)مركز رؤى للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2025)

وفي خلاصة الأمر، إن الاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي يواجهان اختبارا متوازيا لمواقفها وسياساتها تجاه فلسطين. فقد أتيح لإسرائيل أن تتصرف بلا حدود ولا احترام لحقوق الإنسان أو لجرائم الحرب. ويُعدّ الاتحاد الأوروبي ومؤسساته متواطئين في الإبادة الجماعية والجرائم الحربية الإسرائيلية إذ زودوا إسرائيل بالسلاح ومنحوها حصانة كبيرة. ورغم امتلاك الاتحاد القدرة على تحويل المعايير الدولية إلى أفعال حقيقية، إلا أنه يرفض حتى الآن القيام بذلك. إن غياب التوافق وتاريخ الاتحاد الأوروبي المتكرر في الاكتفاء بإصدار بيانات سواء بالتهديد أو الانتقاد من دون أي خطوات عملية على أرض الواقع، يضعه في المعضلة نفسها مرارا وتكرارا: كلمات بلا أفعال (المركز المتوسطي للدراسات الإستراتيجية، 2024)

11 جوش هيلترمان محلل في مجموعة الأزمات الدولية، وهي مركز أبحاث مقره بروكسل (Joyner, 2023).

الاتحاد الأوروبي وتأثيره على فلسطين:

قوي في التمويل... ضعيف في التأثير السياسي؟

يُظهر التاريخ الأوروبي موقفه الأخلاقي بوضوح في السياسة الخارجية وفرض العقوبات على الأنظمة الإجرامية كما جرت الإشارة في القسم السابق، لكنه يكشف عن ازدواجية في المعايير عندما يتعلق الأمر بالقضية الفلسطينية. لكن هل كان الأمر كذلك دائما؟

لقد أثبتت المواقف التاريخية الأوروبية من فلسطين أنه لو لم تتردد الدول الأوروبية في فرض العقوبات أو اتخاذ خطوات عملية ضد الاحتلال الغير قانوني وأرادت أن تؤدي دورها السياسي في مسار السلام بدلا من أن تظل مجرد ممول يكتفي بإصدار البيانات، لكان بالإمكان تحقيق خطوات مستدامة في مسارات السلام وتطبيق حل الدولتين. ويهدف هذا القسم إلى وضع التأثير التاريخي للاتحاد الأوروبي في المنطقة في سياقه وربطه بالأحداث الراهنة بما يبرهن على القدرات السياسية لأوروبا التي قوّضتها تناقضاتها

ويعود أحد أبرز الأحداث إلى عام 1993 حين بعث وزير الخارجية النرويجي يوهان يورغن هولست برسالة يطالب فيها بحماية المؤسسات الفلسطينية العاملة ضمن حدود القدس الشرقية. ورد عليه شمعون بيريز، رئيس الوزراء الإسرائيلي في ذلك الوقت، برسالة تعهد فيها بعدم عرقلة أنشطة تلك المؤسسات (Peres, 1993). لكن وكما هو متوقّع، انتهكت الحكومة الإسرائيلية برئاسة أريئيل شارون عام 2001 مباشرةً التعهّد الذي قطعته إسرائيل في رسالة عام 1993 بشأن مطالبة هولست (مفتاح، 2001). ومنذ ذلك الحين، اقتصر موقف ممثلي الاتحاد الأوروبي على بيانات أعربت عن «الأسف» لتمديد الحظر على المؤسسات الفلسطينية (مكتب ممثل الاتحاد الأوروبي ورؤساء بعثات الاتحاد في القدس ورام الله، 2019)

يعود حدث تاريخي آخر أظهر نجاح الاتحاد الأوروبي كوسيط إلى الانتفاضة الثانية عام 2002 حين انتهى حصار كنيسة المهد في بيت لحم (الضفة الغربية) الذي استمر خمسة أسابيع باتفاق تفاوضي بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية والوسطاء الأوروبيين وقضى بإبعاد فلسطينيين مطلوبين إلى بعض الدول الأوروبية وقطاع غزة. وقد أبرز هذا الاتفاق إمكانات الاتحاد الأوروبي كفاعل دبلوماسي في المنطقة، لكنه في الوقت نفسه كشف عن التوتر بين العلاقة الأوروبية والأمريكية إذ لم تُستشر الولايات المتحدة في دور الاتحاد الوسيط (Cowell, 2002)

واعتمد الاتحاد الأوروبي إرشادات تتعلق بوسم منتجات المستوطنات في عام 2015 ضمن إشعار تفسيري بشأن بيان منشأ السلع القادمة من الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ حزيران 1967. ولم يطرح هذا الإشعار كقانون أو دليل إلزامي بل كأداة توجيهية. ونص على ضرورة وسم منتجات المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة على هذا النحو وعدم إدراجها كمنتجات إسرائيلية. وجاءت هذه الخطوة أساسا لحماية المستهلك وضمان الشفافية في وسم المنشأ كما أوضحت مسؤوليات الإنفاذ والحفاظ على شفافية التجارة. وأكد الإشعار بوضوح أن الاتحاد الأوروبي لا يعترف بهذه المناطق الفلسطينية كجزء من إسرائيل بموجب القانون الدولي بغضّ النظر عن وضعها وفق القانون الإسرائيلي الداخلي (EU, 2015)

ورغم ما يملكه الاتحاد الأوروبي من تأثير واسع إلا أنه يظل مترددا في استخدامه. إيرلندا على سبيل المثال تواصل الضغط من أجل إدانة دولية لسياسات الاستيطان الغير قانونية في الضفة الغربية. وأصدرت قرارا في الأمم المتحدة[12] في عام 2018 يشكل خطوة مهمة في مقاطعة منتجات المستوطنات الإسرائيلية (Nason, 2018). ومع أن هذه الخطوة مفيدة إلا أنها تفتقر إلى عقوبات حقيقية ضد سياسات الاحتلال الإسرائيلي

ومضت السلطات الإسرائيلية في العام نفسه في خططها لهدم القرية البدوية الفلسطينية الخان الأحمر في القدس بهدف ضم الأرض بشكل غير قانوني و إفساح المجال أمام توسّع المستوطنة القريبة منها. ورفضت المحكمة الإسرائيلية العليا الالتماسات المقدمة من سكان القرية وسمحت لدولة الاحتلال الإسرائيلي بارتكاب جريمة الحرب هذه (بتسيلم، 2018). وأصدرت ردا على ذلك كل من فرنسا وهولندا وبولندا والسويد والمملكة المتحدة وبلجيكا وألمانيا وإيطاليا بيانا مشتركا بشأن هذه الجريمة الغير قانونية وأكدوا فيه احتمال اتخاذ تداعيات ودعوا السلطات الإسرائيلية إلى إعادة النظر في قرارها (وزارة الخارجية السويدية، 2018)

12 قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/73/L.49

كما أصدر الاتحاد الأوروبي في عام 2022 بيانا شدد فيه على عدم شرعية المستوطنات الإسرائيلية في تلال جنوب الخليل (مسافر يطا) بالضفة الغربية. فأصدرت المحكمة الإسرائيلية العليا في أيار من ذلك العام قرارا يقضي بإخلاء سكان القرية للتوسع الاستيطاني وهدم نحو 1200 منزل فلسطيني. وأدان الاتحاد الأوروبي هذا القرار وحث إسرائيل على وقف خططها (العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي، 2022). وظهر دور الاتحاد الأوروبي في الضفة الغربية أيضا حين فُرضت عقوبات على بعض المستوطنين الإسرائيليين المتطرفين المنتمين إلى اليمين المتطرف وذلك في إطار نظام عقوبات الاتحاد الأوروبي العالمي لحقوق الإنسان بسبب أعمال العنف ضد الفلسطينيين (مجلس الاتحاد الأوروبي، 2024)

ويؤدي الاتحاد الأوروبي دورا مهما في دعم الحياة الديمقراطية الفلسطينية من خلال مساندة العملية الانتخابية وكونه أكبر مانح دولي للسلطة الفلسطينية. وقدم الاتحاد خلال الانتخابات الفلسطينية السابقة دعما ماليا وفنيا وأوفد بعثات رقابية وروج للممارسات الديمقراطية. كما رحّب بالانتخابات المقرر إجراؤها عام 2021 ودعا السلطات الإسرائيلية إلى تسهيل عقدها في جميع الأراضي الفلسطينية. وكان ذلك قبل أن يقرر الرئيس الفلسطيني محمود عباس تأجيل الانتخابات إلى أجل غير مسمى (العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي، 2021)

وللأسف، مع احتكار الولايات المتحدة وسياسات الاتحاد الأوروبي المترددة وأزمة التوافق داخله، انحصر دور الاتحاد في تمويل الفلسطينيين ودعم ما يسمى بالتنمية والاستقرار بدلا من الوساطة أو إحداث تغيير حقيقي. فمنذ عام 1993، يُقدَّر إجمالي المساعدات الأوروبية المقدَّمة للفلسطينيين بنحو 5.6 مليار يورو أي ما يعادل 25 ضعف حجم المساعدات التي تلقتها الدول الأوروبية عبر خطة مارشال بعد الحرب العالمية الثانية (BBC, 2013). غير أن الدور التمويلي للاتحاد الأوروبي تجاه الفلسطينيين يقابله في الوقت نفسه ارتباط اقتصادي مع دولة الاحتلال ويُسهم في إدامة الاحتلال وتطبيعه، بل وفي دعم الإبادة الجماعية من خلال توفير القوة لإسرائيل (المركز المتوسطي للدراسات الإستراتيجية، 2024). فبلغ حجم التبادل التجاري بين أوروبا وإسرائيل في عام 2022 وحده نحو 46.8 مليار يورو وهو ما يجعل أوروبا الشريك التجاري الأول لإسرائيل (The European Union, 2025)

تظهر هذه الأحداث والسياسات إلى جانب دور الإدارة الأمريكية أن انخراط الاتحاد الأوروبي يظل في معظمه محصورا في تقديم المساعدات الإنسانية ومتابعة ما يجري وأداء دور رمزي يوحي بإمكانية امتلاك موقع مؤثر في الدبلوماسية الشرق أوسطية

ملخّص للوقائع الميدانية والتحليل السياسي:

إن غياب التوافق داخل الاتحاد الأوروبي يمثل معضلة معقدة لا تقتصر على الدول الأعضاء نفسها بل تمتد إلى البنية التقنية لآلية عمل الاتحاد. وتتحمل ثلاث مؤسسات أوروبية المسؤولية عن جدول أعمال اتخاذ القرار فيه: المفوضية الأوروبية والمجلس الأوروبي والبرلمان الأوروبي (EU Watch, 2023)

- المجلس الأوروبي: يمثل أعلى مستوى من مستويات التعاون السياسي بين دول الاتحاد ويتكون من رؤساء حكومات الدول السبع والعشرين الأعضاء ويتبنى خلاصات ويصدر مواقف بشأن القضايا السياسية الأساسية المرتبطة بموقف الاتحاد الأوروبي.
- المفوضية الأوروبية: الذراع التنفيذية الرئيسة للاتحاد حيث تُعدّ مقترحات حول قضايا معينة وتحويلها إلى المجلس للنظر فيها .
- البرلمان الأوروبي: يُستشار في الشؤون الخارجية لكن لا يملك أي صلاحيات تقريرية.

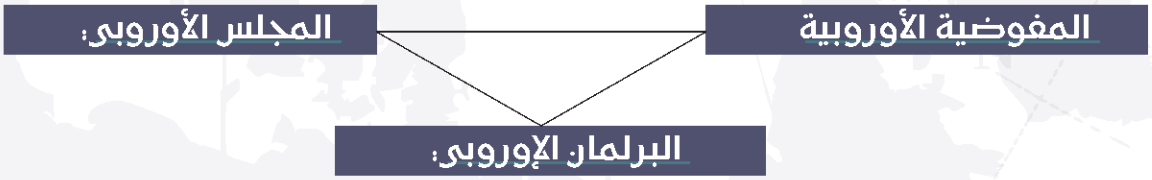

إن عجز الاتحاد الأوروبي وتراجعه في إحداث تغيير حقيقي فيما يخص فلسطين يعود إلى تداخلات معقدة ومتعددة، منها الفشل في التوصل إلى مقاربة موحدة بين الدول الأعضاء والتحولات الجيوسياسية في أوروبا والأزمة الاقتصادية ونقص أدوات الضغط والوسائل الفعالة بالإضافة إلى تأثير الولايات المتحدة في المنطقة الذي حول دور الاتحاد الأوروبي إلى دور ثانوي في المنطقة (Musu, 2010). كما أن الدول الأوروبية تمتنع عن تحدي الولايات المتحدة كـ «وسيط» في المنطقة مفضلة الاحتماء خلف الممثلين السامِين للدفاع عن المعايير المزدوجة والمقاربات المتبعة في مواجهة أي انتقاد (Asseburg & Goren, 2019). وتواصل الحكومة الإسرائيلية دفع دول الاتحاد لاعتماد مواقفها السياسية. فضغطت إسرائيل في عام 2016 على دول الاتحاد الأوروبي لاعتماد تعريف يخدم الأهداف السياسية لمعاداة السامية وهو التعريف الذي ما زالت الحكومة الإسرائيلية تستخدمه حتى اليوم لتبرير نظام الفصل العنصري والاحتلال (Asseburg & Goren, 2019). وأوقفت بعض الدول الأعضاء مثل ألمانيا وفرنسا تمويل الأونروا بعد 7 أكتوبر متبنية اتهامات إسرائيل بارتباط الوكالة بحركة حماس. وهو ما يثير تساؤلات حول مستوى النفوذ الإسرائيلي على الاتحاد الأوروبي (Jones, 2024). ويبين ذلك مفارقة واضحة إذ سارعت الدول الأوروبية إلى وقف تمويل الأونروا استناداً إلى «ادعاءات» من دون أدلة قاطعة، لكنها في الوقت نفسه امتنعت عن فرض أي عقوبات على إسرائيل أو قطع علاقاتها الاقتصادية معها رغم انتهاكاتها الفعلية للقانون الدولي والقانون الإنساني (Akkerman & Bhriain, 2024)

وتعود السياسة الحالية للاتحاد الأوروبي إلى السنوات الأولى للتعاون السياسي الأوروبي (Musu, 2010). وتتأثر أزمة التوافق داخل الاتحاد أساسا بمصالح الدول الأعضاء الفردية والضغوط الخارجية (المركز المتوسطي للدراسات الإستراتيجية، 2024). وأظهر الاتحاد عجزا واضحا عن تكييف سياساته ومؤسساته مع أحداث مفصلية مثل 7 أكتوبر والإبادة الجماعية الجارية في غزة وما ترتب عليها من تداعيات. كما تفاقمت الانقسامات داخليا بين أعضائه. وذلك لأنّ آلية التوافق في الاتحاد تقوم على تبني المقترحات فقط في حال اتفاق جميع الدول الأعضاء (Europa Nu, 2023). وأدى هذا إلى غياب مسارات عملية للمضي قدما وهو ما يشكل إحدى أولويات السياسة الخارجية الأوروبية. وتزايد هذا الخلاف بمرور الوقت نتيجة تنامي نفوذ اليمين المتطرف في أوروبا وأزمة اللاجئين الداخلية واعتماد بعض الدول الأوروبية المواقف والسياسات الأمريكية (Asseburg & Goren, 2019)

الخاتمة

يواصل الاتحاد الأوروبي التزامه بتقديم الدعم المالي للسلطة الفلسطينية ومنظمات المجتمع المدني كونه المانح الأكبر للسلطة. غير أنّ اقتصاره على دور «الممول» وأداء دور سياسي متردد يضعف الدعم الحقيقي لمسار قيام دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية ويقوّض قدراته في المنطقة. وينبغي على الاتحاد البحث عن آليات تُحوّل الاعتراف إلى خطوات عملية خاصة مع تزايد عدد الدول الأعضاء التي اعترفت بالدولة الفلسطينية بحيث لا يبقى مجرد موقف رمزي. تحويل الاعتراف إلى خطوات ملموسة بحيث لا يبقى مجرد موقف رمزي واعتماد نهج مبدئي يقوم على المواجهة الحازمة باستخدام أدوات قانونية واقتصادية ودبلوماسية. وهذا يشمل فرض عقوبات على إسرائيل وضمان المساءلة من خلال حظر السلاح وقيود على التجارة ومنع التعاملات المالية مع البنوك والشركات المرتبطة بالاحتلال وجرائم الحرب إلى جانب تجريم تواطؤ الكيانات الأوروبية استنادا إلى قوانين العناية الواجبة للشركات

اتخذ الاتحاد الأوروبي تاريخيا مواقف كان لها أثر إيجابي في مسار الأحداث على الساحة الفلسطينية مقارنة بصمته ومنحه الحصانة الغير قانونية لإسرائيل عقب أحداث 7 أكتوبر 2023. ويجب ألا يقتصر الاعتراف بالدولة الفلسطينية على النهج التقليدي القائم على إصدار البيانات. ومع ذلك فإن هذه الاعترافات تبرز فشل إسرائيل في اتباع القانون الدولي لإضفاء طابع أخلاقي أو قانوني على الاحتلال بل وفي فرض ضمّ بحكم الأمر الواقع للضفة الغربية باستخدام حجج دينية وغير دينية وما يقضي على حرية فلسطين كدولة مستقلة (Cafiero, 2024). إنّ الاعتراف يجب أن يقترن بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتحديد واضح للحدود ومحاسبة إسرائيل ووضع حد لحصانتها الدولية غير المشروعة (Scheindlin, 2025). وبهذا يتحوّل الاعتراف إلى سياسة ملزمة قانونيا قابلة للتنفيذ ذات تبعات مادية بدلا من أن يبقى خطابا سياسيا فارغا

كما أن تدويل القضية الفلسطينية المدعوم من الرأي العام حول العالم يُعدّ أمراً بالغ الأهمية لغياب التوازن بين فلسطين ككيان واقع تحت الاستعمار وإسرائيل كقوة مستعمرة . وينبغي ألا يخلط الاتحاد الأوروبي ودول الأعضاء بين الشعور بالذنب التاريخي والأحداث الجارية في غزة إذ ذلك يقوّض قدرتهم على اتخاذ مواقف مبدئية. فالمجازر الماضية لا يمكن أن تكون ذريعة للتهرّب من فرض عقوبات أو اتخاذ إجراءات للمساءلة ضد إسرائيل اليوم

التوصيات

1. توصيات سياسية

- إعادة تقييم مسار السلام: نوصي الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بأن يعيدوا تحديد مسار السلام من منظور العدالة التصحيحية خاصة في ظلّ الوضع الحالي وما تشهده غزة من مجاعة وإبادة جماعية.

- اقتراح مبادرات تشريعية: دعم المبادرات البرلمانية التي تُدين انتهاكات حقوق الإنسان في فلسطين المحتلة والدعوة إلى فرض عقوبات على إسرائيل إذا واصلت خرق القانون الدولي. ومن الجدير بالذكر أنّ مقترحات مماثلة تقدّمت بها كل من إسبانيا وإيرلندا والممثل الأعلى السابق للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية جوزيب بوريل.

- التواصل مع لجان البرلمان الأوروبي: العمل بشكل وثيق مع لجان البرلمان الأوروبي ذات الصلة وبما في ذلك لجنة الشؤون الخارجية ولجنة حقوق الإنسان ولجنة التجارة الدولية من أجل تبنّي مواقف أكثر قوة دعماً للحقوق الفلسطينية.

- الدفع نحو الاعتراف بدولة فلسطين: الدعوة من داخل البرلمان الأوروبي إلى الاعتراف الكامل بدولة فلسطين استناداً إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والالتزامات القانونية الدولية.

- تعزيز المشاركة السياسية الفلسطينية الشاملة: تشجيع انخراط أوسع للشباب والنساء في العملية السياسية الفلسطينية بما يساهم في تنويع القيادة ودفع مسار الإصلاح السياسي. كما أنّ دعم الانتخابات الديمقراطية وتجديد المؤسسات يمكن أن يساعد في استعادة الشرعية للحكم الفلسطيني.

- تعزيز التنسيق القانوني مع الشركاء العرب: التنسيق مع الدول العربية للتركيز على الأبعاد القانونية للاحتلال الإسرائيلي وعلى ضرورة التزام الاتحاد الأوروبي بالقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. ويمكن أن يسهم ذلك في دفع الاتحاد الأوروبي نحو اعتراف أوسع بالدولة الفلسطينية.

- دعم التحقيقات المستقلة في جرائم الحرب: الضغط على إسرائيل للسماح بإجراء تحقيقات مستقلة في انتهاكات حقوق الإنسان في غزة والضفة الغربية وينبغي للاتحاد الأوروبي أن يطالب بالمحاسبة وأن يدعم إحالة هذه القضايا إلى المحكمة الجنائية الدولية.

- الاستماع إلى أصوات العدالة: الإصغاء إلى أصوات المدافعين عن العدالة مثل فرانشيسكا ألبانيزي وضمان توفير الحماية لها من العقوبات الأمريكية.

2. التوصيات الاقتصادية

- دعم بناء اقتصاد فلسطيني مستدام: ينبغي للاتحاد الأوروبي أن يشجع ويدعم دولة فلسطين لتصبح دولة منتجة من خلال دعم المناطق الصناعية وتشجيع الصناعات المحلية المستدامة. كما يجب أن يتبع ذلك إبرام اتفاقيات تجارية تتيح استيراد المنتجات الفلسطينية إلى أوروبا.

- إرساء شراكات جدّية قائمة على الحوار: على الاتحاد الأوروبي أن يدعم شراكات جدّية تشمل جميع قطاعات المجتمع الفلسطيني وليس فقط على المستوى الرسمي بل أيضاً مع الفاعلين القاعديين ومنظمات المجتمع المدني وذلك من خلال تعزيز التعاون مع القطاع الخاص الفلسطيني. ويمكن أن يسهم ذلك في تطوير اقتصادات محلية مستقلة وتقوية الأنظمة الاقتصادية وتعزيز الاستقرار السياسي. كما يمكن تعزيز فهما محليا وملائما للواقع القائم على أن الشراكات مع الجامعات الأوروبية ومنظمات المجتمع المدني عبر الندوات وورش العمل وبرامج التبادل الثقافي والفكري. وتتيح الشراكات مع الجامعات الأوروبية ومنظمات المجتمع المدني من خلال الندوات وورش العمل وبرامج التبادل الثقافي والفكري فهماً أوضح للسياق المحلي والواقع الميداني.

- دعم المبادرات الشبابية: تقديم التمويل والدعم المؤسسي للمبادرات الفلسطينية التي يقودها الشباب والهادفة إلى تعزيز الحوار والتعاون بين الشباب الفلسطيني ونظرائهم الأوروبيين. كما يشمل ذلك دعم برامج التبادل الشبابي إلى فلسطين بما يوفّر تجربة تعليمية مباشرة وملتصقة بالواقع.

- فضح ووقف التجارة مع المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية: إبراز مسألة التجارة مع المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة والتركيز على هذا البعد الاقتصادي بما قد يؤثر في مواقف التيارات الموالية لإسرائيل داخل البرلمان الأوروبي. وينبغي ممارسة الضغط على الاتحاد الأوروبي لحظر هذه التجارة ووقفها بشكل كامل باعتبارها خطوة قد تشكّل لحظ فاصلة مهمة في سياسات الاتحاد الأوروبي.

- فرض حظر سلاح على إسرائيل: على الاتحاد الأوروبي أن يحظر بيع الأسلحة لإسرائيل ولا سيما في ظل استخدامها في هجمات ممنهجة ومتعمدة ضد المدنيين الفلسطينيين.

3. توصيات التوعية والمناصرة العامة

- استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للتفاعل مع المجتمعات الأوروبية: توظيف المنصات الرقمية للتواصل المباشر مع المجتمعات الأوروبية بما يسهم في تشكيل الرأي العام وتعزيز الوعي بالسردية الفلسطينية.

- إطلاق حملات توعية مشتركة: دعم الحملات التوعوية الفلسطينية الأوروبية التي تستهدف المجتمعات الأوروبية بهدف نشر الوعي وتشجيع الاتحاد الأوروبي على تبنّي مواقف أكثر دعماً. كما يشمل ذلك دعم برامج التبادل الشبابي إلى فلسطين لتوفير تجربة تعليمية مباشرة على أرض الواقع فضلاً عن دعم الحركات الطلابية في الجامعات الأوروبية والسعي إلى متابعة دراساتها المتعلقة بالقضية الفلسطينية وربطها بما يجري فعلياً.

- عقد جلسات استماع في البرلمان الأوروبي: تنظيم جلسات استماع رسمية يشارك فيها أصوات فلسطينية بارزة تتكون من سياسيين وناشطين وباحثين لعرض الواقع من منظور حقوق الإنسان والقانون الدولي. ويمكن للشهادات المباشرة من الفلسطينيين في الأراضي المحتلة أن تترك أثراً بالغاً في إضفاء البعد الإنساني على القضية أمام صانعي القرار في الاتحاد الأوروبي.

- التفاعل مع الجامعات الأوروبية: تنظيم محاضرات وعروض أفلام وفعاليات ثقافية ونقاشات عامة في الجامعات الأوروبية بهدف رفع مستوى الوعي لدى الشباب الأوروبي وبناء جيل جديد من المناصرين لفلسطين.

- الدفع نحو المقاطعة الأكاديمية والثقافية: الدعوة إلى حثّ المؤسسات الأكاديمية والفنية الأوروبية على تعليق تعاونها مع الكيانات الإسرائيلية المتواطئة في سياسات الاحتلال والتمييز ضد الفلسطينيين.

4. توصيات موجّهة إلى منظمات المجتمع المدني

- العمل على تعزيز الحوار بين مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية ونظيراتها الأوروبية بهدف رفع الوعي بالقضية الفلسطينية والتأثير على الناخبين الأوروبيين خصوصاً في مواسم الانتخابات باعتبار أن الناخبين هم من يُحدثون الفارق باختيار حكوماتهم.

- توثيق ونشر انتهاكات حقوق الإنسان: التعاون مع منظمات حقوق الإنسان لتوفير أدلة موثوقة على الانتهاكات الإسرائيلية بما في ذلك التوسع الاستيطاني والاعتقالات التعسفية والحصار المفروض على غزة للمساهمة في تغيير الرأي العام والمواقف البرلمانية في أوروبا.

- تعزيز دور المغتربين الفلسطينيين في أوروبا: تشجيع المغتربين الفلسطينية في دول الاتحاد الأوروبي على الانخراط في دبلوماسية شعبية وتنظيم فعاليات مناصرة محلية لإبراز الحقوق الفلسطينية والواقع السياسي. كما أن إنشاء شبكات للمغتربين عبر أوروبا من شأنه تحسين التنسيق وتعزيز تأثيرها الجماعي على سياسات الاتحاد الأوروبي.

- تنظيم وفود فلسطينية رسمية الى بروكسل: تيسير زيارات يقوم بها مسؤولون فلسطينيون للقاء أعضاء البرلمان الأوروبي ومؤسسات الاتحاد بما يتيح نقل صورة مباشرة عن الواقع الميداني والدعوة إلى مواقف أكثر دعماً للحقوق الفلسطينية.

قائمة المراجع

Abu Eid, X. (2025). Why doesn't the EU recognise the anniversary of the Nakba? Eurobserver. https://euobserver.com/eu-and-the-world/arf0ed37ea

Ahelbarra, H. (2025, May 20). EU reviewing Israel free trade deal: Bloc considering a suspension of the agreement .[Broadcast]. Al Jazeera English

Al-Haq Human Rights Organization. (2024). Palestinian Organisations Demand Inquiry into UN Genocide Prevention Office's Inexcusable Failure to Address Israel's Ongoing Genocide in Gaza. https://www.alhaq.org/advocacy/22613.html

(Al-Jazeera. (2025a, August 1 الحكومة السلوفينية: أصبحنا أول دولة أوروبية تحظر استيراد وتصدير ونقل الأسلحة من وإلى إسرائيل. https://www.instagram.com/reel/DMyTpSZBGYO/?igsh=dGl3M2o1b2Zib3I3

Al-Jazeera. (2025b, August 8). Germany to halt military exports to Israel for use in Gaza war. https://www.aljazeera.com/news/2025/8/8/germany-halts-military-exports-to-israel-for-use-in-gaza-offensive

(Al-Quds News Network. (2025, August 3 الاتحاد الأوروبي يفشل في تعليق مشاركة الاحتلال في برنامج "هورايزن"، لكن الأمر لم ينتهِ.. فهل ستنجح الجهود الأوروبية في ذلك مجددًا؟. https://www.instagram.com/p/DMx1a3UNhlm/?igsh=MWs4d3p2YnNuenlvMg%3D%3D&img_index=6

Amnesty International. (2025). EU-Israel: Refusal to suspend the EU-Israel Association Agreement is a 'cruel and unlawful betrayal.' https://www.amnesty.org/en/latest/news/2025/07/eu-israel-refusal-to-suspend-the-eu-israel-association-agreement-is-a-cruel-and-unlawful-betrayal

Asseburg, M., & Goren, N. (2019). Divided and Divisive: Europeans, Israel and Israeli-Palestinian Peacemaking. www.paxforpeace.nl

Baha, C. (2025, June 23). Spain calls for suspension of EU-Israel trade agreement. Baha Breaking News. https://breakingthenews.net/Article/Spain-calls-for-suspension-of-EU-Israel-trade-agreement/64330895

Bárcena, L. (2025). Too Little Too Late. TNI. https://www.tni.org/en/article/too-little-too-late?utm_source=chatgpt.com

BBC. (2013). EU "must stop paying Gaza officials" - auditors. https://www.bbc.com/news/world-europe-25330437

BDS. (2025). End Israel's Genocide - Escalate Pressure To End EU Complicity In The Ongoing Nakba . https://www.instagram.com/p/DMaTmyECQMv/?img_index=2&igsh=Nm4yamZ4aWx3dmJm

Berman, L. (2024, December 15). Israel to close its embassy in Dublin due to Ireland's 'extreme anti-Israel policy.' The Times of Israel. https://www.timesofisrael.com/israel-to-close-embassy-in-dublin-due-to-irelands-extreme-anti-israel-policy

Biçer, A. (2025). Irish president urges UN to intervene in Gaza, citing "destruction of an entire people." The Anadolu Agency. https://www.aa.com.tr/en/europe/irish-president-urges-un-to-intervene-in-gaza-citing-destruction-of-an-entire-people/3650383

Bolan, L. (2025, May 20). Al-Jazeera Interview with Chair of the delegation for relations with Palestine in the European parliament; EU reviewing Israel free trade deal: Bloc considering a suspension of the agreement [Broadcast]. Al Jazeera English. https://www.youtube.com/watch?v=z1DX6vgjuPw

B'Tselem. (2018). Khan al-Ahmar: The last days of a Palestinian community? https://www.btselem.org/photoblog/201806_khan_al_ahmar

Cafiero, G. (2024, May 30). Spain, Ireland, and Norway recognised a Palestinian state. What comes next? The New Arab. https://www.newarab.com/analysis/european-countries-recognise-palestine-what-comes-next

Cîrlig, C.-C. (2025). Review of the EU-Israel Association Agreement. https://www.europarl.europa.eu/thinktank/en/document/EPRS_ATA(2025)772892

Council of the European Union. (2024). Extremist Israeli settlers in the occupied West Bank and East Jerusalem, as well as violent activists, blocking humanitarian aid to Gaza: five individuals and three entities sanctioned under the EU Global Human Rights Sanctions Regime. https://www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/2024/07/15/extremist-israeli-settlers-in-the-occupied-west-bank-and-east-jerusalem-as-well-as-violent-activists-blocking-humanitarian-aid-to-gaza-five-individuals-and-three-entities-sanctioned-under-the-eu-global-human-rights-sanctions-regime

Cowell, A. (2002). MIDEAST TURMOIL: THE OVERVIEW; EXILE AGREEMENT APPEARS TO SETTLE BETHLEHEM SIEGE. The New York Times. https://www.nytimes.com/2002/05/09/world/mideast-turmoil-the-overview-exile-agreement-appears-to-settle-bethlehem-siege.html

.(EPC. (1988). European political Cooperation (EPC

EU. (2015). Interpretative Notice on indication of origin of goods from the territories occupied by Israel since June (1967. https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=CELEX:52015XC1112(01

EU News. (2025). Freedom Flotilla, EU steps aside: "Responsibility lies with countries of origin." https://www.eunews. /it/en/2025/06/09/freedom-flotilla-eu-steps-aside-responsibility-lies-with-countries-of-origin

EU Watch. (2023). The European institutions in a nutshell. https://www.euwatch.be/the-european-institu- /tions-in-a-nutshell

Euronews. (2025). The Netherlands to impose travel ban against Israeli ministers and summon ambassador over Gaza. https://www.euronews.com/my-europe/2025/07/29/the-netherlands-to-impose-travel-ban-against-israe- -li-ministers-and-summon-ambassador-over

Europa Nu. (2023). European Council decides by consensus. EU Monitor. https://www.eumonitor.eu/9353000/1/j9v-vik7m1c3gyxp/vijskjgk1jzn

European Commission. (2025, July 19). EU Sanctions Map. https://www.sanctionsmap.eu/#/main

European Union. (2024). The EU and the Middle East Peace Process. EU Strategic Communications Department. https://www.eeas.europa.eu/eeas/eu-and-middle-east-peace-process_en#:~:text=From%202007%2C%20the%20 .EU%20has,international%20partners%20on%20the%20ground

European Union External Action. (2021). Palestine: Statement by the Spokesperson on launching the preparations for elections. https://www.eeas.europa.eu/eeas/palestine-statement-spokesperson-launching-preparations-elections_en

European Union External Action. (2022). Israel/Palestine: Statement by the Spokesperson on evictions in Masafer Yatta. https://www.eeas.europa.eu/eeas/israelpalestine-statement-spokesperson-evictions-masafer-yatta_en

GOV.SI. (2024, June 4). The State of Palestine was recognised by the Republic of Slovenia on 4 June 2024. https:// www.gov.si/en/countries/the-state-of-palestine/#:~:text=Political%20cooperation,relations%20between%20the%20 .two%20countries

Hind's Call. (2025). The Netherlands just made an unprecedented political move — a bold slap to the face of the Zionist regime on the international stage. A courageous step that deserves recognition. But... is it enough? https://www. instagram.com/p/DM-fBR1CoOv/?igsh=MXdqdnkxY3NnYXMxaA%3D%3D&img_index=7

Jacqué, P., & Ricard, P. (2024, June 5). War in Gaza: The European Union's diplomatic failure. Le Monde. https://www. lemonde.fr/en/international/article/2024/06/05/war-in-gaza-the-eu-s-diplomatic-failure_6673792_4.html?utm_ source=chatgpt.com

Jones, mared. (2024). Several EU countries halt UNRWA funding over alleged staff involvement in October 7 attacks. https://www.euronews.com/my-europe/2024/01/26/eu-extremely-concerned-by-alleged-un-staff-involvement-in-7-october-attacks-on-israel#:~:text=A%20raft%20of%20EU%20countries,7%20October%20attacks%20on%20Israel.&- .text=Austria%20and%20Lithuania%20became%20the,to%20UNRWA%20on%20Monday%20morning

Jones, M. (2024, March 21). In breakthrough, EU leaders call for eventual Gaza ceasefire for the first time. Euro News. https://www.euronews.com/my-europe/2024/03/21/in-breakthrough-eu-leaders-call-for-eventual-gaza-ceasefire-for-the-first-time

Joyner, E. (2023, November 10). Why EU won't suspend aid to Palestinians after Hamas attacks. DW. https://www. dw.com/en/why-eu-wont-suspend-aid-to-palestinians-after-hamas-attacks/a-67061719

Junyent, M. M. (2024). The four-country push in Europe to recognise Palestine as a state. The New Arab. https://www. newarab.com/analysis/four-country-push-europe-recognise-palestine

Lederer, E. (2025). Malta says it will recognize the state of Palestine, joining France and possibly Britain. https://ap-news.com/article/un-malta-palestinians-israel-twostate-france-uk-fab32dc53d6d4a4d91404211ed0a58cc

(Levy, G. (2025, August 3 .جدعون ليفي: الاعتراف بفلسطين مكافأة لإسرائيل، والمطلوب الآن هو فرض عقوبات .Haaretz. https://alittihad44.com/mulhaq/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%AA%D8%B1%D8%AC%D9%85%D8%A9/QclflKihhReJAhuSyLJOlJZfOffQSHF

Lukiv Jaroslav. (2025, July 25). France will recognise Palestinian state, Macron says. BBC News. https://www.bbc.com/news/articles/ckg5g4p3245o

Marsh, S. (2025, August 1). Germany to respond to any unilateral Israeli moves on Palestinian territories, minister warns. Reuters. https://www.reuters.com/world/middle-east/germany-respond-any-unilateral-israeli-moves-palestin-/ian-territories-minister-2025-07-31

Mcmurtry, A. (2024, May 7). Spanish minister calls for sanctions on Israeli government amid Rafah invasion. Anadolu Agency. https://www.aa.com.tr/en/middle-east/spanish-minister-calls-for-sanctions-on-israeli-government-amid-rafah-invasion/3212509

(Mediterranean Center for Strategic Studies. (2024 .الموقف الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية: الحرب على غزة أنموذجاً .In Mediterranean Center for Strategic Studies. https://mediterraneancss.uk/2024/09/11/the-european-_position-the-palestinian-war-gaza/#_edn1

MIFTAH. (2001, August 15). Joint Statement by the Orient House and MIFTAH. The Palestinian Initiative for the Promotion of Global Dialogue and Democracy. https://www.miftah.org/Display.cfm?DocId=64&CategoryId=2

Musu, C. (2010). European Union Policy towards the Arab-Israeli Peace Process. In European Union Policy towards the Arab-Israeli Peace Process. Palgrave Macmillan UK. https://doi.org/10.1057/9780230274655

Nason, G. B. (2018). Statement introducing UNGA Resolution on "Comprehensive, just and lasting peace in the Middle .East" (Patent A/73/L.49). Permanent Representative of Ireland

Neev, K. (2025, July 30). Knesset Speaker Ohana: "If you want a Palestinian state, build it in London or Paris." The Jerusalem Post. https://www.jpost.com/israel-news/article-862745

Omer, N. (2025). A 'cruel and unlawful betrayal' – why is the EU not doing more to sanction Israel? The Guardian . https://www.theguardian.com/world/2025/jul/18/friday-briefing-a-cruel-and-unlawful-betrayal-why-is-the-eu-not-doing-more-to-sanction-israel

Pardon, A. (2024). German Guilt in the Context of the Israel-Palestine Conflict. In The Grimshaw Review of Internation-.(al Affairs (Vol. 1, Issue 2

Peres, S. (1993). Peres/Holst Letter Regarding Jerusalem. The Palestinian Initiative for the Promotion of Global Dialogue and Democracy. https://www.miftah.org/Display.cfm?DocId=20570&CategoryId=18

PLO Negotiations Affairs Department. (2016). Palestinian Negotiations and Internationalization. https://www.nad.ps/en/publication-resources/faqs/negotiations-and-internationalization

Qafisheh, M. M., & Zaro, M. (2025). OPINION - Recognition vs. annexation: Turning point for Palestine in international law. The Anadolu Agency. https://www.aa.com.tr/en/opinion/opinion-recognition-vs-annexation-turning-point-for-palestine-in-international-law/3647441

(Ramallah News Agency. (2025, August 2 .سفير إسرائيل بالأمم المتحدة: لا جدوى من حملة الاعترافات بالدولة الفلسطينية طالما أن الولايات المتحدة معنا. https://www.instagram.com/p/DMw9SrJtZs_/?igsh=Nmg0djlzdGlxMDU3

RO'A. (2025). Trump's"Pro-Israel" Agenda and Its Impact on Palestine. https://roa.ps/bulletin/roa-bi-weekly-high-/lights-no-32

Schatz, D. (2018). Sweden's Middle East Policy at a Crossroads. Israel Journal of Foreign Affairs, 65–80. https://doi.org/10.1080/23739770.2018.1488433

Smith, M. E. (2004). Europe's Foreign and Security Policy: The Institutionalization ofCooperation. Redhawk Publications. https://ir101.co.uk/wp-content/uploads/2018/11/Smith-2004-Europes-Foreign-and-Security-Policy.pdf

Sokol, S., & Staff, T. (2025, July 23). Knesset votes 71-13 for non-binding motion calling to annex West Bank. The Times /of Israel. https://www.timesofisrael.com/knesset-votes-71-13-for-non-binding-motion-calling-to-annex-west-bank

Sweden Ministry for Foreign Affairs. (2018). EU Members Joint Statement on Khan al-Ahmar. https://www.govern-/ment.se/statements/2018/09/eu-members-press-stakeout-on-khan-al-ahmar

The Carnegie Endowment for International Peace. (2023). The Gaza War and the Rest of the World. https://carneg-ieendowment.org/posts/2023/11/the-gaza-war-and-the-rest-of-the-world?lang=en

The European Union. (2025). EU trade relations with Israel. Facts, figures and latest developments. European Commission: An Official Website of the European Union. https://policy.trade.ec.europa.eu/eu-trade-relationships-country-and-region/countries-and-regions/israel_en#:~:text=The%20legal%20basis%20for%20the,%E2%82%AC3.1%20.(billion%2C%2011.7%25

The European Union Representative, & The EU Heads of Mission in Jerusalem and Ramallah. (2019). Local EU statement on the extension of the ban on Palestinian institutions in East Jerusalem. https://www.eeas.europa.eu/node/58002_en?utm_source=chatgpt.com

/The Freedom Flotilla Coalition. (2025). Who We Are. https://freedomflotilla.org/who-we-are

The Hind Rajab Foundation. (2025). Hind Rajab Foundation Files Complaint At The European Investment Bank for Complicity in Israel's War Crimes — As EU Reviews Association Agreement with Israel. https://www.hindrajabfoundation.org/accomplices/hind-rajab-foundation-files-complaint-at-the-european-investment-bank-for-complicity-in-israels-war-crimes-as-eu-reviews-association-agreement-with-israel

The Independent International Commission of Inquiry on the Occupied Palestinian Territory, including E. J. and I. (2022). Seventy-seventh session Item 69 of the provisional agenda Promotion and protection of human rights Report of the Independent International Commission of Inquiry on the Occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem, and Israel Note by the Secretary-General** Report of the Independent International Commission of Inquiry on the Occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem, and Israel. www.ohchr.org/sites/default/files/2022-01/_TORs-UN-Independent_ICI_Occupied*

The Palestine Institute for Public Diplomacy. (2024). Public Opinion Poll: How 5 European countries see Palestinian /issues. https://www.thepipd.com/resources/polling-2024

UK Parliament. (1980, June). The Venice Declaration. https://publications.parliament.uk/pa/ld200607/ldselect/ldeucom/132/13205.htm#:~:text=Joint%20European%20policy%20towards%20the,Israel's%20right%20to%20a%20secure

UN. (2023). UN marks 75 years since displacement of 700,000 Palestinians. http://news.un.org/en/story/2023/05/1136662?utm_source=chatgpt.com

UN. (2024). Israel's assault on the foundations of international law must have consequences: UN experts. https://www.ohchr.org/en/press-releases/2024/12/israels-assault-foundations-international-law-must-have-consequences-un

UN. (2025, May 23). Preparatory meeting of the High-Level International Conference for the Peaceful Settlement of the Question of Palestine and the Implementation of the Two-State Solution - General Assembly, 79th session. https://webtv.un.org/en/asset/k1o/k1o6s5xnvh

Wax, E., & Barigazzi, J. (2023, October 14). Von der Leyen accused of 'unacceptable bias' toward Israel. Politico. /https://www.politico.eu/article/von-der-leyen-visit-israel-gaza-hamas-conflict-bias

https://www.aljazeera.net/politics/2025/7/29/%D9%84%D9%85%D8 .لماذا اعترف ماكرون بفلسطين الآن؟ .(Zaidawi, M. (2025 %A7%D8%B0%D8%A7-%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D8%B1%D9%81-%D9%85%D8%A7%D9%83%D8%B1%D9%88 %D9%86-%D8%A8%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A2%D9%86

Copyright (C) 2025 ROA Center for Political and Strategic Studies. All rights reserved.